



PROVISIONAL
A/PV.2363
26 September 1975
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثالثة والستين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٣٠

(لكسمبرغ)

السيد شورن

الرئيس :

مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

ألقيت الكلمات من :

السيد ماكوفسكي (رومانيا)

السيد شياو (الصين)

السيد ملادينوف (بلغاريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد ماكوفسكي (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان وجودكم في منصب الرياسة هذا العام ، الذي يحتفل فيه بالعيد الثلاثين ، لانشاء منظمة الأمم المتحدة ، يعتبر رمزا للوقائع السياسية الدولية اليوم . فبوصفكم مثالا لدولة ، تعتبر بالنسبة لحجمها الجغرافي من بين البلاد الصغيرة ، فانكم تأتون لهذا المجلس الذي يجمع جميع الدول ، تحطون معكم الاصرار والكرامة لشعب بالمرغم من قلة عدد سكانه استطاع خلال القرون أن يبرز بنجاح ارادته في أن يعيش حرا مستقلا .

ان صفاتكم المعروفة كرجل سياسي ودبلوماسي ، التي برهنتم عليها في مناسبات عديدة والتي قدرتها حكومتني وأنا شخصا في اكثر من مناسبة خلال الأحداث التي مرت أثناء تطور العلاقات بين رومانيا ولوكسمبرغ ، لهي ضمان لاعمالنا لكي تكون كما تتمني شعوبنا متوجة بالنجاح . انني أود في هذه السنة أن أشيد بأمين عام منظمة الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، فخلال العام الذي انصرم ، منذ الدورة السابقة ، استطاع ان يبذل جهدا كبيرا حتى تستطيع منظمنا أن تلعب دورها الحقيقي الذي اسندته اليها الدول ، في حل المشكلات الدولية . ان مبادراته والاعمال التي قام بها ، تبرر تماما الثقة التي وضعناها فيه عند انتخابه لهذا المنصب السامي .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تنعقد بعد عقود ثلاثة من انطفاء نيران الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت السبب في انشاء منظمة الأمم المتحدة ، فإثناء هذه الفترة عرف العالم تغييرات كبيرة ، وتغييرات ثورية اجتماعية وقومية . ان الحياة الدولية لم تقف عند عام ١٩٤٥ ، بل استمرت تسير في تطورات عاصفة بارادة من شعوب العالم بعد ان تخلصت من الفاشية لكي تكون لها حياة حرة كريمة راقية .

ان انتصار الكفاح الثوري بعد الحرب ، ويداية ظهور الاشتراكية في مجموعة من البلاد الأوروبية والآسيوية والأميريكية ، كل ذلك ، حول الاشتراكية الى قوة اقتصادية وسياسية عالمية كبرى .

ان البلاد الاشتراكية لها اثرها في هذه الأيام على التطور الاجتماعي المعاصر وهذا الأثر يزداد قوة ، كما انه يؤثر أيضا ، على سير الحياة الدولية جمعاء . ان دول جديدة قد اختارت أن تسير في طريق الاشتراكية والتنبيه .

وهناك عشرات من الدول حصلت على استقلالها ، بعد ان تخلصت من السيطرة الأجنبية ، وأصبحت الآن تسير في طريق الكفاح ، لكي تؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والقومية . فمنذ أيام فقط استقبلت منظماتنا بين صفوفها ثلاث دول جديدة وهي جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية .

انني انتهز هذه الفرصة لكي اقدم باسم حكومة وشعب رومانيا تحية الترحيب داخل منظمة الأمم المتحدة لحكومات وشعوب هذه البلاد ، ولكي نعرب لها عن رغبتنا في أن ننمي معها أطيــــــــب علاقات الصداقة والتعاون .

في نفس الوقت الذي كانت تجرى فيه حركات الثورة التي ذكرناها الآن ، يمر العالم بثوره علمية وتكنولوجية عميقة هي أعظم ثورة في تاريخه ، فالعلوم والتقنيات والثقافة تنمو الآن بطريقتــــــــة سريعة . فالانسان مازال يغوص في اسرار الطبيعة واصبح يسيطر عليها . كل هذه الظواهر قد أثرت تأثيرا كبيرا في الحياة الدولية . ان العنصر النوعي الجديد هو ان علاقات الخضوع قد انتهت أمرها ، وان الشعوب قد قررت الآن ان تسيطر على مصيرها ، وعلى مواردها القومية ، وان تضع حدا للسياسة القديمة ، الا وهي سياسة عدم المساواة ، والسيطرة ، وان تحقق تنميتها في جو من السلام والامن والتعاون . ان أحداث هذه السنة الاخيرة تدل على ذلك بطريقة واضحة بيّنة .

ان الاتصالات التاريخية التي حققتها شعوب فيتنام ، وكامبوديا ، ولاوس ، ضد التدخل الأجنبي ، تؤكد مرة أخرى ، حقيقة تاريخية ، وتدلل على أن أي شعب عندما يقرر أن يدافع ، بتضحيات كبيرة ، عن استقلاله ، وعن سيادته ، وكرامته ، وعن كيانه القومي ، فليست ثمة قوة في العالم تستطيع أن تحول بينه وبين سبيل انتصاره الكامل في قضيته العادلة .

ان اعادة تقييم الحياة السياسية ، وعملية عدم تكامل المواثيق والمجموعات العسكرية في جنوب شرق آسيا ، تدل على تأكيد الشعوب ، بان تعمل مستقلة ، مستلهمه المصالح الأساسية ، ومتخلصة من أية وصاية خارجية .

وفي أوروبا ، استطاع الشعب البرتغالي الصديق أن يصفي الدكتاتورية الفاشية ، وأن يسير في طريق التنمية الديمقراطية ، وقد أدى ذلك ، في الوقت نفسه ، الى ايجاد ظروف أفضل تستطيع فيها الشعوب الافريقية ، الموجودة تحت السيطرة البرتغالية ، أن تحصل على استقلالها . وفي قارة أمريكا اللاتينية ، حدثت تغييرات أيضا على الصعيد الخارجي ، فاخترت الشعوب بطريقة أكثر وضوحا ايجاد علاقات جديدة تقوم على حق كل شعب في أن يضع ، بحرية ، سياسته الخارجية والداخلية ، وأن يكون سيدا على موارده القومية ، يستخدمها لصالح تنميتها

الخاصة . ان هذا الاختيار من جانب الشعوب ، قد وجد تعبيراً عنه أيضاً في رفض سياسات التمييز العنصرى ، في كوسا الاشتراكية ، وهناك اعتراف جديد بانه ليس هناك ما يمكن أن يحول بين شعب وبين أن يختار الطريقة والاسلوب والنظام الذى يتفق مع طريق التنمية الاجتماعى والسياسة التي يراها موافقة لتطلعاته ومصالحه .

أينما نظرنا الى خريطة العالم ، فاننا نرى الشعوب تحبط بجهادها وكفاحها القوى الاستعمارية ، ففي جميع القارات تقوم القوى الاجتماعية ، بعزم ، لم يسبق له مثيل ، بانشاء علاقات جديدة ديمقراطية عادلة على الصعيد الدولى .

فالدول صغيرة ومتوسطة ، والبلاد السائرة في طريق النمو ، والبلاد غير المنحازة تلعب دورا يزداد أهمية ، يوما بعد يوم ، في التحول الثورى للعالم ، وفي الكفاح من أجل التقدم . ان هذه البلاد لها رسالتها ، فهي تسهم في انشاء عالم أفضل اكثر عدالة ، لأنها هي نفسها اضطرت أن تكافح طويلا لكي تقرر مصيرها . ان الحقائق التاريخية نفسها جعلت هذه البلاد مرتبطة بهذه السياسة الجديدة ، الا وهي سياسة الاستقلال ، والعدالة ، ضد السياسات الامبريالية والاستعمارية القديمة والجديدة ، وذلك في سبيل انشاء علاقات جديدة بين الدول ، وانشاء نظام اقتصادى وسياسى جديد ، لضمان التنمية الحرة لكل بلد .

ان الشعب الرومانى تسوده روح التفاهم والتعاطف ، ويظهر تضامنا فعالا مع الجهود التي تبذل من قبل الدول التي تسير في سبيل النمو المستقل . ان هذا الموقف يقوم أيضا على أساس ، ان رومانيا الاشتراكية ، وهي بلد يسير في سبيل النمو ، مطلوب منه أن يحلل المشكلات المشتركة والتي تشبه المشكلات التي تطرح امام بلاد مشابهة .

ان هذا هو السبب الذى دعا رومانيا لحضور مؤتمر وزراء الخارجية للبلاد غير المنحازة الذى عقد في ليمبا . وفي اعتقادنا ، ان مشاركة بلد معين في اجتماعات الدول غير المنحازة ، لا ينبغي أن يؤخذ من وجهة نظر في انتمائه الى مجموعات عسكرية وسياسية ، ولكن في ضوء السياسة الخارجية التي يسير عليها كل بلد ، وفي ضوء مشاركة هذا البلد في التقريب بين الأمم ، ودعم الاعمال الايجابية من تفاهم ووفاق دولي .

ان هذا أيضا هو سبب مشاركة رومانيا داخل مجموعة البلاد النامية ، أى مجموعة ال ٧٧ ،

بما في ذلك الدورة الاخيرة غير العادية للجمعية العامة التي خصصت لمشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . اننا ، من ناحيتنا لنقدر ان نتائج هذه الدورة هي نتائج ايجابية ، فقد سجلت هذه الدورة خطوة جديدة حيث انتقلنا خلالها من مرحلة المواجهات والمواقف المتناقضة بين البلاد المتقدمة صناعيا ، وبين البلاد النامية ، الى مرحلة اجراء حوار فيما بينها . ومن المهم أن التقدم الذي تحقق يجب أن يستغل ، وان تتخذ اجراءات ، كما جاء في قرارات تلك الدورة ، ويجب ان نضيف ايضا جهودا جديدة لتصفية الموقف الحاضر حيث نجد ان جزءا كبيرا من البشر لا يتمتع حتى بضروريات الحياة الأساسية .

ان رومانيا تؤيد انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، والوصول الى القضاء على التخلف ، والى تنمية جميع الامم ، وفتح السبيل امام الرفاهية والسعادة لجميع شعوب العالم . وفي تقديرنا ، فان الانفراج لا يمكن أن يتعايش مع حالة التخلف ، ولا يمكننا أن نتحدث عن انفراج وعن سلام حقيقي طالما ان العالم سيظل منقسما الى أغنياء وفقراء ، فاننا نرى ان الانفراج والسلام والأمن الدولي امور مرتبطة مع انشاء نظام اقتصادي جديد ومع تنمية جميع الامم . هذا ما أكدده السيد رئيس جمهورية رومانيا ، نيكولاى شاوشيسكو :

” ان رومانيا ، التي تسير الآن في سبيل عمل اجتماعي ، يؤمن تنمية القوى الانتاجية والثورة القومية وازدهار العلوم والفنون والثقافة ، وعلى أساس الارتفاع بمستوى المعيشة المادية والروحية للشعب جميعه ، تبذل في الوقت نفسه نشاطا دوليا نشيطا يستهدف تنمية المبادئ الديمقراطية الجديدة في العلاقات بين الدول وتنمية تعاون متعدد الاطراف بينها ، وانشاء نظام اقتصادي وسياسي جديد في العالم . ان بلادنا قد قررت ان تتوسع مستقبلا في تعاونها مع دول العالم جميعا دون تمييز يقوم على أساس النظام الاجتماعي ، وان تسهم بطريقة فعالة في الحياة الدولية . وان تسهم أيضا في حل جميع المشكلات السياسية والاقتصادية الحاضرة بروح من السلام والتقدم ، ودعم عملية الانفراج التي نراها اليوم ترسم في جميع انحاء العالم ” .

ان التغييرات الكبرى التي طرأت على الحياة الدولية المعاصرة ، وان تأكيد ارادة الشعوب في أن تكون هي المسيطرة على مصائرهما ، قد مكنا مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي من ان يحقق نتائج ايجابية في عطفه . ان النتائج التي توصل اليها المؤتمر في لحظة تاريخية في الحياة السياسية الأوروبية ، انما تدل على روح جديدة في العلاقات الدولية ، وتضع أسسا عميقة لبناء الأمن الأوروبي مع كل ما يعود بذلك من خير على العالم .

ان جمهورية رومانيا الاشتراكية ، والرئيس نيكولاى تشاوسيسكو ، قد أسهموا في هذه الجهود التي أدت الى الدعوة والاعداد والتنظيم لأعمال المؤتمر ، وبذل الجهود المستمرة في وضع الوثائق الواضحة ، وتأكيد المفاهيم والمبادئ الجديدة في الحياة الدولية ، والنهوض بأساليب واجراءات ديموقراطية حقيقية تكرس المساواة بين الشعوب . ومما يدعو الى الارتياح ان هذه الجهود ، المتضافرة مع جهود دول أخرى ، قد أتت ثمارها ، ويفضل هذا العمل الجاد الذي قام على اسس ديموقراطية جديدة ، وبروح من المساواة في الحقوق وتقبل الاحترام المتبادل بين الشعوب ، أمكنا ان نصـل الى نتائج قبلها الجميع ، وقد تضمنتها الوثيقة النهائية التي وقع عليها رؤساء الدول والحكومات التي حضرت هذا المؤتمر .

ان هذا الاجتماع الأوروبي العظيم كان تعبيرا عن الرغبة الأكيدة لشعوب أوروبا في بدء عهد جديد للحياة السياسية للقارة ، وايجاد جو من التفاهم والتعاون الثمر بين جميع الشعوب يقوم على المساواة التامة في الحقوق واحترام السيادة والاستقلال القومي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتبادل المصالح ، وعدم الالتجاء الى القوة والتهديد في العلاقات بين الدول . وفي تقديرنا ان هذه المبادئ ليست مفاهيم مجردة ، ولكنها تعتبر الاطار القانوني لبعض العلاقات الملموسة . انها وحدها هي التي تستطيع ان تقدم اليوم الامكانية للدول لكي تعمل على أساس من السلم في تعاون مشترك ، ودونها من المستحيل ان نتصور عالما افضل وأقرب الى العدالة ، يستطيع فيه كل شعب ان يستمتع بمزايا الحضارة المعاصرة .

ومن الأمور الجوهرية اليوم ان نترجم الى الواقع ، المبادئ التي وردت في الوثيقة النهائية . تقديرا لمصالح جميع الشعوب الأوروبية ، وقضية السلام ، فانه من الضروري ان يعتبر اقل اهدار للمبادئ والقواعد التي وضعت بالاشترك بين جميع الشعوب ، اهدارا للارادة والنية الطيبة ، مما قد يعرض للخطر الأمن والتعاون والسلام في أوروبا .

اننا نقدر الاتفاقيات التي توصلنا اليها فيما يتعلق بتنمية العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، ودعم المبادلات الثقافية ، وتحقيق اعلام افضل عن طريق الصحافة أو أية وسيلة اعلامية اخرى ، وتنمية الاتصالات البشرية ، وحل المشكلات الانسانية . ان التطبيق العملي لكل ما توصلنا اليه في هذا الصدد ، سوف يساعد على التقريب بين الشعوب ، وتأکید الصداقة بينها .

لا ينبغي ان نتوهم اننا باختتام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، قد لبينا تماما ما رغبنا في الحصول عليه من مصالحها من اجل السلام . ان مرحلة هلسنكي لا تمثل ابدا نهاية عمل بناء الأمن الأوروبي ، بل تعتبر مرحلة اولية ، وقاعدة انطلاق لجهود جديدة ، لكي تحل المشكلات المعقدة التي لا تزال معلقة ، ولكي نبني أوروبا موحدة ، تقوم على دول مستقلة يسودها التعاون السلمي ، تتساوى في حقوقها أيما كان نظامها الاجتماعي أو مساحتها الاقليمية .

عندما نتحدث عن ضرورة مواصلة الجهود ودعمها ، تلك الجهود التي تعمل على دعم الأمن الأوروبي ، فاننا نفكر قبل كل شيء في تركيز القوى العسكرية والاسلحة ، بما فيها الاسلحة النووية ، التي توجد في أوروبا اليوم . لن يكون هناك سلام ، ولن يكون هناك امن حقيقي دائم في أوروبا ، ما لم تتخذ اجراءات حاسمة بشأن نزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع الاسلحة النووية . لانستطيع أن نتصور قارة اوروبية يسودها الثقة والتعاون السلمي ، الا اذا قضينا على هذه الاسلحة النووية . ان الجوانب السياسية والعسكرية للأمن ، لا يمكن الفصل بينها .

ومن هذه الناحية ، فان الاجراءات التي وردت في الوثيقة النهائية هي اجراءات هامة ، ولكنها محدودة المفعول وغير كاملة ، ولا بد ان تستكمل باجراءات قوية لنزع السلاح ، ويعمل حاسم من قبل جميع الدول لتصفية القواعد العسكرية ، وسحب جميع الاسلحة النووية والقوات الأجنبية التي ترابط في أقاليم دول اخرى خارج حدودها القومية ، وتخفيض الجيوش الوطنية والاسلحة والنفقات العسكرية . ان دعم الثقة والتعاون ، يجب ان يؤدي الى القضاء على الكتل العسكرية المتعارضة ، وإلى تصفية منطقة معاهدة شمال الأطلسي ، ومعاهدة حلف وارسو ، التي لا يمكن ان تبقى أبدا ، لانها وجدت في بعض الظروف التاريخية التي نرجو ان تكون قد انتهت .

ونحن باعتبارنا ممثلين لحكومتنا ، فان مسؤوليتنا نحو شعوبنا ، ونحو شعوب العالم كله هي ان نبذل كل ما في وسعنا لكي نوفر الظروف الملائمة لسلام حقيقي وتقدم انساني ، ولانستطيع أن نحقق هذا الهدف في أوروبا أو في العالم كله ، دون أن نبدأ سياسة فعالة لنزع السلاح .

ونحن نتبين بقلق شديد ، أن التسابق على الأسلحة قد اتخذ حجما لا سابق له في التاريخ ، فبينما نناقش كل سنة مشكلة نزع السلاح داخل منظمة الأمم المتحدة ، وداخل لجنة جنيف ، وداخل هيئات دولية أخرى ، فإن التسابق على التسلح ، ما زال يتسع نطاقه ، ويتطلب نفقات مادية ، وموارد بشرية كثيرة . ان التسابق على التسلح في مجال التكنولوجيا ما زال يشتد ، وما تزال النفقات العسكرية تزداد ، لكي تصل في عام ١٩٧٤ الى الرقم المخيف وهو ٣٠٠ مليون دولار ، وليس هناك من شك ، في أن لزيادة التسلح ، وتراكم الأسلحة الجديدة المدمرة ، ولزيادة النفقات العسكرية ، آثارا خطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، وعلى السلام والأمن بين جميع الدول .

فبالرغم من الجهود التي تبذلها دول كثيرة ، ومنها رومانيا ، فإن موقف المفاوضات حول نزع السلاح ما زال دقيقا ، ولم تكن نتائج العملية هامة . فالاتفاقات التي توصلنا اليها ، لم تكن ذات أهمية كبيرة ولا تمثل اجراءات فعالة لنزع السلاح ، ان تتناول مشكلات هامشية ، ولا تتناول المشكلات الحقيقية ذات الأولوية والتي يتوقف عليها نزع السلاح الفعلي ، لاسيما الأسلحة النووية . ان هناك طريقة حاسمة في حل هذه المشكلات ، ولا بد من الأخذ بها ، وقد حان الوقت لنتقل من الأقوال ومن المناقشات الى الوقائع ، والى اتخاذ اجراءات عملية . لذلك فاننا نرى من الضروري أن نتفق على برنامج لا اجراءات تحشد فيه الارادات السياسية بين جميع الدول في سبيل نزع سلاح حقيقي ، وأن نقدم تصورا ومفهوما منسجما للمفاوضات وللجهود التي تبذل في هذا المجال .

وعلى غرار بلاد أخرى ، فإن رومانيا ترى أن نزع السلاح النووي ، يجب أن يكون موضع أولوية كبرى . وتوجد في جدول أعمال هذه الدورة ، مقترحات كثيرة تتعلق باتخاذ اجراءات لنزع السلاح النووي . وان رومانيا سوف تبدي وجهة نظرها حول هذه المقترحات خلال المناقشة . ومع هذا ، يجب أن نقول ، انه مما يقلقنا أن نتبين أن الاهتمامات التي تستهدف القضاء على الأسلحة النووية قد ضعفت ، فقد انقضى أكثر من خمس سنوات منذ تنفيذ اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ، وصع ذلك ، فلم نلاحظ الا أن هذه الأسلحة الذرية ، قد انتشرت بالفعل . فاذا كنا نتمنى تجنب خطر حرب نووية ، فمن الضروري أن نبدأ دون تاخير وبحزم بحظر استخدام الأسلحة النووية وأيئة

أسلحة مد مرة أخرى ، ووقف انتاج الأسلحة النووية وسحبها من أقاليم بعض الدول . ولا شك في أن ذلك يؤدي الى تدمير كل الترسانات النووية . وطالما لم نقم بهذه الاجراءات ، ولم نقدم ضمانات الأمن الكافية ، فلن تستطيع أية دولة أن تمنع نفسها من اتخاذ الاجراءات للدفاع عن نفسها بما في ذلك انتاج الأسلحة النووية .

ان خطوة أولى في سبيل نزع الأسلحة يمكن أن تتحقق ، اذا كانت الدول التي تمتلك هذه الأسلحة ، لا تستخدمها ولا تهدد باستخدامها تلك الدول التي رفضت أن تسليح نفسها بها ، أو أن تنتجها .

ومما يتصل اتصالا وثيقا بموضوع عدم استخدام الأسلحة النووية ، اغلاء مناطق معينه في أجزاء مختلفة من العالم من هذه الأسلحة ، واتخاذ الخطوات اللازمة من قبل الدول النووية لتقديم الضمانات الكافية في هذا الصدد . وقد أيدت رومانيا جميع الجهود التي تستهدف انشاء مناطق أو أقاليم خالية من تلك الأسلحة ومنها البلقان ، مع اقتناعها بأن مثل هذه الاجراءات سوف تحدد من خطر الأسلحة النووية .

ان اجراءات نزع الأسلحة النووية يجب ألا تحد من استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية ، ومن الضروري كذلك أن نؤمن الحقوق والامكانيات لجميع الدول ، دون قيد ، لكي تفيد فائدة كاملة من انتصارات العلوم الذرية في سبيل تنميتها السلمية ، في اطار نظام ينشأ على أساس من المساواة وعدم التمييز .

ان هناك مهام ومسؤوليات خاصة تقع على عاتق الأمم المتحدة باعتبارها منظمة ذات رسالة عالمية ، ومن ثم ، فانه يجب عليها أن تنظم الأنشطة والجهود في سبيل اجراءات لنزع السلاح الحقيقي ، وتوجيه المفاوضات التي تجرى داخل جميع الهيئات التي تعمل في سبيل نزع السلاح . ان دورة استثنائية للجمعية العامة قد يكون من هدفها مناقشة موقف نزع الأسلحة ، والمبادئ التي تتحكم في هذا الأمر ، ووضع توصيات في سبيل الوصول الى اتفاقات ، مثل هذه الدورة ستكون لها فائدة حقيقية .

ان لكل هذه المشاكل أهمية واقعية خاصة ، فهي تهتم جميع الشعوب كبيرها وصغيرها . لذلك ، فمن الضروري أن يطلع الرأي العام الدولي على النشاط الذي يبذل في سبيل نزع

السلاح ، لأنه يهيم الشعوب نفسها ، ومن حق هذه الشعوب أن تعرف ما يجري في هذا السبيل حتى تعرب عن رأيها في الاجراءات الواجب اتخاذها .
 هذه أسباب لها قيمتها ، وهي تدعو الحكومة الرومانية لكي تعلق أهمية كبرى هذا العام على مناقشات هذه الدورة فيما يتعلق بنزع السلاح ، وأن تقدم في الوقت نفسه رأيها .
 ان دعم الانفراج الدولي ، نتيجة لكفاح الشعوب ، يرتبط بتصفية مناطق النزاع والتوتر التي لا تزال قائمة في بعض أنحاء العالم ، وبالقضاء على المواجهات المسلحة ، وبحل المشكلات بالطرق السلمية .

وانه لما يشغلنا ، مسألة التوتر في الشرق الأوسط الذي يعتبر خطرا دائما ، ليس فقط على السلام في هذه المنطقة ، ولكن على السلام في العالم كله . ان حكومة رومانيا قد أيدت دائما الحل السياسي للوضع في الشرق الأوسط ، وبذلت جهودا مستمرة في الاسهام في مثل هذا الحل .
 لقد قابلنا بترحيب الاتفاقات التي تمت في ١٩٧٤ بخصوص فض الارتباط في سيناء والجولان .
 ونقدر بطريقة ايجابية الاتفاق الأخير ، بين مصر واسرائيل حول فض الارتباط بين القوات المسلحة في سيناء ، ونرى في ذلك استمرارا للاتفاق السابق الذي قد يؤدي الى خطوات جديدة في سبيل الحل الكامل لهذا النزاع .

ونحن نرى ان جهودا جديدة ومستمرة ، تعتبر ضرورية للوصول الى مثل هذا الحل في سيناء وفي الجولان ، وفي الضفة الغربية للاردن . ونحن نؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأنه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط ، طالما ان اسرائيل لم تسحب قواتها من الاراضي العربية التي احتلتها على اثر حرب ١٩٦٧ ، وطالما ان مشكلة الشعب الفلسطيني لم تحل بضمان الحقوق الشرعية لهذا الشعب ، بما في ذلك تكوين دولة فلسطينية مستقلة . وطالما انه لم يعترف بحق وسيادة واستقلال جميع دول المنطقة ، وسلامة أراضيها .

في منطقة قريبة ، في قبرص ، فان الموقف المتوتر مازال قائما ، وهذا يدعو الى قلقنا . وما يهمنا ان نرى ، السلام يسود هذه المنطقة في أقرب فرصة ممكنة وان يسوى النزاع عن طريق المفاوضات على أساس احترام سلامة الاراضي ، وسيادة واستقلال الدولة القبرصية ، وتأمين التعاون السليبي بين الطائفتين في الجزيرة .

وفي ضوء الظروف الحاضرة ، هناك الزام من جانب جميع الدول الاطراف في هذه النزاعات ، ومن جانب دول أخرى ، ومن جانب الرأي العام العالمي ، بمضاعفة الجهود من أجل الوصول الى حالة من التقدم في حل المشكلات ، عن طريق المفاوضات ، والقضاء على جميع مناطق التوتر التي تهدد السلام والامن للشعوب .

وهناك مسؤولية ضخمة تقع ايضا على منظمة الامم المتحدة ، التي يجب ان تعمل بفعالية متزايدة ، لدعم التعاون والتفاهم بين الشعوب ، والقضاء على عدم الاعتراف بالحقوق الدولي ، والقضاء على التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى ، والقضاء على مصادر النزاع في حياتنا الدولية . وكما نعرف فان الحكومة الرومانية قد عقدت أهمية خاصة على أنشطة الامم المتحدة ، وامكانياتها في أن تسهم في بناء عالم أقرب الى العدالة ، وعالم افضل . ان التطور نحو عالمية منظمنا في سبيل انضمام كافة الدول ، هذا التطور الذي سبق أن رحبنا به ، ونرجو أن يسير حتى نهاية الشوط ، لانه يتفق مع وعي واضح بأن حل مشكلات العالم المعاصر في صالح السلام والتعاون ، يتطلب مساهمة فعالة من جميع الدول ، مما يشكل جانبا آخر من جوانب العالمية . وهذا ما تستطيع فعلا ، ان تقدمه منظمة الامم المتحدة في انسب اطار ممكن .

وأود أن أؤكد مرة أخرى في هذه المناسبة ، تأييد حكومة رومانيا لطلبات الانضمام الى الامم المتحدة ، المقدمة من جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية . ونحن نصر عن

أملنا ، في انه طبقا للقرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبناء على مبادرة عدد كبير من البلاد ، ومنها رومانيا ، ان يوفق مجلس الامن الى اعادة النظر في الطلبات التي قدمتها البلدان .

وهكذا كما قال رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية نيكولاى شاويسسكي ، انه من الضروري على منظمة الامم المتحدة ، والمنظمات الدولية الاخرى ان تلعب دورا يزداد اهمية يوما بعد يوم في حل المشكلات المعقدة ، التي تسود الحياة الدولية المعاصرة . وانطلاقا من واقع العالم المعاصر ، هناك تغيرات قد دخلت في العلاقات العالمية بين القوى ، وهذه المنظمات يجب أن تؤمن تعاونا أكبر من جانب جميع الشعوب في سبيل حل المشكلات الدولية ، وفي الكفاح من أجل الامن والسلام وتأكيده مبادئ الحق الدولي والقانون الدولي في العلاقات بين الدول .

وقد سجلت منظمة الامم المتحدة خلال حياتها ، مجموعة من الانجازات ، والاسهامات الايجابية ، في تنمية التفاهم والتعاون بين الدول . فعن طريق الامم المتحدة ، كانت هناك قوة دافعة لتقنين المبادئ ، ومبادئ القانون الدولي المعاصر ، للنهوض بالشرعية والعدالة في العلاقات بين الدول . وفي هذه السنوات الاخيرة ، بوجه خاص ، زاد الالتجاء الى أجهزة الامم المتحدة في سبيل التسوية السلمية للمنازعات ، والالتجاء الى وسائل وسلطات هذه الاجهزة ، مما كان له أثر فعال في تطور بعض المواقف التوتر والنزاع .

وبفضل رعاية الامم المتحدة ايضا ، استطاع المجتمع الدولي ان يواجه مختلف جوانب مشكلات التنمية والوصول الى بلورة لمفهوم عام يتعلق بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

عن طريق الامم المتحدة ، كان هناك تأييد حقيقي لتصفية الاستعمار ، وتأييد شرعية الكفاح من أجل التحرر القومي . والاعتراف الدولي لحركات التحرير . ومع هذا فان جهود منظماتنا ، لا ينبغي أن تتراخي ، طالما ان هناك استعمارا ، وأن هناك عنصرية في افريقيا ، وخاصة في ناميبيا ، وزيمبابوي وافريقيا الجنوبية ، ولا بد من القضاء على كل هذه المظاهر .

ونحن ان نتحدث عن هذه المنجزات ، يجب ان نقول ، بالنسبة لبعض المشكلات الهامة ، وبعض جوانب النزاع التي برزت في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب ، ان منظمة الامم المتحدة قد اتخذت قرارات غير عادلة ، أضرت بمكانتها ، وكان لها اثر سلبي على صعيد الحياة

الدولية . ان نتائج قرار من هذا النوع ، وارادة اليوم كبنء على جدول أعمال الجمعية العامة ، وأقصد موقف الامم المتحدة في كوريا ، وهذا امر يجب أن نجد له حلا سريعا ، وترى حكومة رومانيا انه من واجب الامم المتحدة ان تستمر في تشجيع الاجراءات الايجابية التي جاءت على اثر مبادرات سياسية وجهود مبدولة من جانب الحكومة الشعبية الديمقراطية الكورية . وبناء على ذلك رأينا انه يجب ان تحل " قيادة الامم المتحدة العسكرية " دون تأخير وان يقضي على تواجد جميع القسوات الاجنبية في كوريا الجنوبية ، تحول الهدنة الى سلام دائم في كوريا ، والاسراع في توحيد استقلال هذا البلد سلميا .

ويجب أن نذكر ايضا ، أن هناك بعض مواد الميثاق ، كما أن هناك عددا من القرارات المعتمدة من الامم المتحدة ، ظلت حبرا على ورق . فبالرغم مما ورد في الميثاق من سلطات للامم المتحدة فانها ظلت غير قادرة على ان تمنع المواجهة ، أو اراقة الدماء ، أو الحرب ، وكذلك في حالات كثيرة تحت الظروف الموضوعية والذاتية ، لم تتخذ الامم المتحدة أي موقف ما . فخلال السنوات الاخيرة كان عمل الامم المتحدة ثقلا ، وقد أنشأت المنظمة لنفسها جهازا معقدا متداخلا وازد واجيا ، مما منعها أن تبحث بسرعة وبفعالية المشكلات الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي . ان المنظمة ترى نفسها دائما موضع انتقاد بحق ان هناك كلاما كثيرا يجري فيها دون اتخاذ حلول فعالة .

يجب أن نعتزف بأن منظمة الأمم المتحدة لم تتخذ خطوة بالنسبة للتغيرات العميقة التي طرأت على العالم ، وانها لم تضع نفسها حتى الآن على مستوى ما تنتظره منها الشعوب ، أى على مستوى الاحتياجات التي تفرضها حركية التغيرات التي طرأت على الحياة الدولية ، وذلك لأن الأمم المتحدة لا تمارس حتى الآن أثرا حاسما في العلاقات الدولية .

إذا بدأنا مثلا من هذه الملاحظات والتغيرات التي طرأت في العالم وتعددت ترابط الطواهر المعاصرة التي تجعل من التعاون المتعدد الأشكال بين الدول شرطا أساسيا لتقدم الانسانية ، فان الحكومة الرومانية قد اتخذت في عام ١٩٧٢ مبادرة لدرج موضوع على جدول الأعمال بشأن دعم دور الأمم المتحدة في الحياة الدولية .

ان المناقشات التي جرت في هذا الموضوع ، وكذلك القرارات التي ووفق عليها بالاجماع نتيجة تعاون عدد كبير من الدول ، دللت على ضرورة وامكان تحويل الأمم المتحدة الى منظمة قوية قادرة على تأييد ودعم استقلال وسيادة الدول ، وعلى دعم حق كل شعب في أن يقرر مصيره وأن يسهم اسهاما متزايدا في دعم السلام والأمن .

وتحقيقا لهذا الغرض ، فمن رأينا أن المنظمة يجب أن تعمل بحسم لتثبيت العلاقات بين الدول على أسس جديدة ، وانطلاقا من هذه المنجزات في عملية بناء نظام جديد ، بالقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، يجب أن يرتفع هذا العمل الى مستوى أعلى . وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق وضع قانون سلوكي ندى طابع عالمي تدرج فيه حقوق وواجبات الدول . ومثل هذا القانون ، اذا صحبه تعهد رسمي من جانب كل دولة لاحترام المبادئ الموضوعية سوف يؤدي الى دعم ميثاق الامم المتحدة وسيكون له اثر قوى في دعم السلام والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

وبنفس هذه الروح نرى ان اجراءات سياسية وتنظيمية يجب ان تتخذ ايضا داخل الامم المتحدة ، لكي تستطيع هذه المنظمة ان تلعب دورا فعالا وان تتخذ مبادرات فعلية للقضاء على حالات التوتر وحالات النزاع ، والتسوية بالطرق السلمية لمختلف المشاكل التي تقوم بين الدول ، وان تسهم مع جميع الدول في حل المشكلات العاجلة المتعلقة بالتخلف وانشاء نظام اقتصادي جديد ، ونزع السلاح ، وتصفية آثار الاستعمار والعنصرية .

ان دعم منظمة الامم المتحدة يتطلب ايضا اجراءات تستهدف زيادة الاختصاصات، اختصاصات الجمعية العامة التي تعتبر الجهاز الرئيس لهذه المنظمة ، ولا سيما فيما يتعلق بمشكلات السلام والامن على الصعيد الدولي .

ومن المرغوب فيه ايضا ان توضع اجراءات ديمقراطية للعمل ، ونظام لمتابعة الطريقة التي تنفذ بها القرارات المعتمدة ، وتوفير الظروف ، من اجل مساهمة واسعة على قدم المساواة من جميع الدول الاعضاء في جميع أنشطة المنظمة ، والقضاء على الاحكام القديمة التي لم تعد صالحة ، والتوفيق بين عمل المنظمة وظروف العالم الذي نمر فيه الان .

ان الحكومة الرومانية ترى ان هذه العملية في سبيل تحسين عمل المنظمة ، وتأمين الملازمة مع متطلبات الوقائع الجديدة في الحياة الدولية - كل ذلك - يجب ان يتابع بقوة ، بتضافر جميع الجهود التي تبذل داخل الامم المتحدة في سبيل ذلك . ان الحكومة الرومانية ، تود ان تعرب عن موقفها في هذا الصدد ، وان تسهم اسهاما فعالا في هذه الجهود . وانني لأعلن ان رومانيا تريد ان تعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الاخرى ، في سبيل تنمية ودعم دور الامم المتحدة في الحياة الدولية ، حتى يصبح نشاط المنظمة اكثر فعالية ، وان تسهم بطريقة حقيقية في حل المشكلات التي يواجهها عالم اليوم .

منذ ٣٠ سنة خرجت الانسانية من حرب مدمرة ، اشنع حرب جرت في عصرنا ، وقد وجهت آمالها الى الامم المتحدة ، حتى لا تتكرر مثل هذه الحرب ، وحتى يقوم سلام ، وتعاون ، ومنذ زمن لم تقم حرب عالمية ، ولكن هناك بوادر لم تستبعد يعد لقيام مثل هذه الحرب . ولقد برهنت الشعوب على قدرتها على التعاون فيما بينها ، ولكن لم يكن هناك حتى الان تعاون حقيقي دائم .

ان البشر يستطيعون بل يجب ان يتغلبوا على هذه المرحلة الحرجة . لنعمل كل ما في طاقتنا ، حتى يمكن خلال السنوات القادمة ، خلال ربع هذا القرن ، وقبل ان نصل الى نهاية القرن العشرين ان ننجز التركة المقدسة التي خلفتها لنا الاجيال السابقة ، ونواجه المطالب الملحة للاجيال المعاصرة ، مما نبتغيه للمستقبل كضرورة ماسة : السلام ، والتعاون بين الشعوب .

السيد شياو (الصين) (الكلمة بالصينية) : لقد وقعت تغيرات عميقة فـي الموقف الدولي منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولقد حدثت أزمة اقتصادية رأسمالية خطيرة أثرت على معظم أجزاء العالم . وقد بدأت جميع التناقضات الأساسية في العالم تزداد حدة ، كما أن الاتجاه نحو الثورة من قبل شعوب العالم قد بدأ يتطور بجد ونشاط . ان الشعوب الآسيوية ، والافريقية ، وأمريكا اللاتينية ، قد تقدمت ببطولة ، وحققـت سلسلة من الانتصارات الهامة في كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية وقوى السيطرة . ومن جهة أخرى ، فان التنافس والتنازع بين الدولتين العظميين على السيطرة العالمية ، قد أصبح أكثر عمقا . كما أن العالم بأسره أصبح يعاني الاضطراب والقلق الشديدين ، والعبارات البليغة لا يمكن أن تغطي الحقيقة العارية . ان خطر الحرب قد أصبح يتزايد بشكل ملحوظ .

أولا وقبل كل شيء ، ينبغي أن نشير الى أن الانتصار العظيم لشعوب الهند الصينية الثلاث ، قد هز العالم . ان شعبي كمبوديا وفيتنام قد ألحقا هزيمة ساحقة بالامبريالية الأمريكية وعملائها ، وبذلك اسهمتا اسهاما كبيرا في قضية مناهضة الامبريالية من جانب شعوب العالم ، وكانتا مصدر الهام كبير لكافة الأمم والشعوب المضطهدة ، لذلك فان انتصارهما يعتبر مثالا واضحا على قدرة الأمة الضعيفة على الحاق الهزيمة بدولة قوية والأمة الصغيرة تستطيع هزيمة دولة كبيرة . ان شعوب آسيا تقف بحزم وقوة ضد تدخل الدول الكبرى وتحكمها ، وضد محاولة أية دولة للسيطرة على أى جزء من قارة آسيا . ان دول جنوب شرقي آسيا ترغب في أن يصبح اقليمها منطقة سلام ، وحرية ، وحياد ، وأن يكون حرا ، من أى شكل من أشكال التدخل ، من جانب القوى الخارجية . وان هذا الموقف من جانبها ، قد حصل على الاعتراف والاحترام من عدد متزايد من الدول . ان كفاح شعوب جنوب آسيا ضد قوى التوسع والسيطرة ، قد حقق تقدما جديدا . وفي غرب آسيا ، نجد أن النزاعات الطويلة الأمد ، قد وجدت حلا من قبل الدول المعنيه ، التي استبعدت النفوذ الأجنبي ، وقامت بمشاورات على قدم المساواة ، مما أدى الى خلق ظروف مواتية لتحقيق التعاون الودى بين دول المنطقة . وان دول الخليج تتحد معا في كفاحها المشترك ضد التسلل وسيطرة الدول الكبرى .

وفي أفريقيا نجد أن موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وجزر كومورور

قد حصلت على استقلالها واحدة بعد الأخرى ، وكان ذلك نتيجة لصدورها ، وكفاحها الطويل ، ولا سيما الكفاح المسلح . ان كفاح شعب زمبابوى ، وناميبيا ، وآزانيا ، ضد المنصرية ، وضد حكم الأقلية البيضاء يزداد عمقا ، لذلك فان الموقف في القارة الافريقية يعتبر مشجعا للغاية . ان كفاح شعوب أمريكا اللاتينية ضد الامبريالية وقوى السيطرة ، يحمي سيادة الدول ، ويدافع عن موارها الطبيعية الوطنية ، وحقوقها الاقتصادية ، ومصالحها ، مستمر في التقدم . وقد دعمت هذه الدول وحدتها في الكفاح بطرق مختلفة .

وفضلا عن ذلك ، فانه من دواعي سرورنا أن نرى أن أوكرانيا ، بابوا غينيا الجديدة قد حققت استقلالها الوطني مؤخرا .

ان دول العالم الثالث لكي تغير النظام الاقتصادي الدولي القديم ، وتعارض مبدأ نقل الأزمات الاقتصادية ، متشبية مع الاعلان وبرنامج العمل الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الأمم المتحدة ، في دورتها الاستثنائية السادسة ، فقد تقدمت بعدة اقتراحات معقولة ، وشنت كفاحا لا هوادة فيه ، في مختلف المؤتمرات ، وحققت نجاحا ملحوظا .

ان وحدة وكفاح دول العالم الثالث تمتد من المجال السياسي ، الى المجال الاقتصادي ، وقد أعلن عن وجود مرحلة جديدة في القضية الثورية لشعوب العالم ، ضد الاستعمار والامبريالية والسيطرة .

وقد صعدت شعوب العالم الثاني كفاحها ضد الدول الكبرى ، ولا سيما ضد سيطرة الامبريالية الاجتماعية ، وتدخلها ، وتخريبها ، وتهديدها باستخدام القوة . وان الاتجاه ، بين دول أوروبا الغربية ، الى التوحد ضد قوى السيطرة ، قد استمر في النمو . ان العالم الثاني قد زاد من حوارها ، واتصالها مع العالم الثالث ، ومثل هذا التعاون ، سوف يخلق بلا شك فرصا حسنة للتنمية ، طالما أنه قائم على الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة .

ان التنازع بين الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يمتد الى كافة انحاء العالم ، فهما تعمقان من صراعهما في أوروبا ، والبحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، والخليج الفارسي ، والمحيط الهندي والباسفيكي ، والاطلنطي ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ومن الناحية الاستراتيجية تعتبر أوروبا مركزا لتنافس هاتين الدولتين ، ان

الامبريالية الاجتماعية تقوم بمحاولة زائفة في الشرق ، بينما تهاجم في الغرب ، وقد كشف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، عن ذلك ، بدلا من أن يخفيه . ان الدولتين العظميين تتوصلان الى بعض الاتفاقات من وقت لآخر . ولكن هذه الاتفاقات تقيم واجهة فقط ، ينشغلان خلفها بصراعات أكبر وأحد .

فعلى سبيل المثال ، اذا اخذنا الاتفاق الذى تم التوصل اليه ، من حيث المبدأ ، فسي اجتماع القمة بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، نجد ان هذا الاتفاق يضع فقط - هذا رقما لانتاج الاسلحة المعنية ، وهذا الرقم يفوق كمية الاسلحة التي يمتلكها كل طرف في الوقت الحالي ، هذا من الناحية الكمية اما من حيث النوعية فانه لا يضع اى حد على الاطلاق . ومن الواضح ان مثل هذا الاتفاق ينبغي ان يسمى اتفاقا للتوسع في الاسلحة الاستراتيجية بدلا من أن يسمى اتفاقا للحد من الاسلحة الاستراتيجية . وان الحقائق التي تؤكد ذلك موجودة ، فمنذ توقيع هذا الاتفاق نجد ان الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، قد زادتتا من تطويرهما واستخدامهما لأنواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية . وتحاول كل منهما بجد ان تتفوق على الاخرى .

وفي الفترة الاخيرة ، استغل الاتحاد السوفياتي نتائج مؤتمر الأمن الاوروبي ليطلق حملة دعائية كبيرة ، زاعما فيها ان الوفاق قد تقدم نحو مرحلة جديدة ، وان هذا مجرد حديث ينطوى على الخداع ، ونحن ندرك ان هذا ارضاء رغبة ملحة لتحقيق الامن من جانب كثير من الدول الصغيرة والمتوسطة التي اشتركت في هذا المؤتمر ، كذلك فنحن على دراية بأن هذه الدول ليست لديها اية اوهام بشأن اتفاقاتها التي تفتقر الى قوة الالزام . فانا تركنا الوفاق جانبا ، فما الذى يمكن ان يتحدث عنه الامن عندما تبقى اوروبا في حالة مستمرة من المواجهات المسلحة العنيفة؟ وبينما يتغنى الاتحاد السوفياتي بالسلام والامن في قاعة المؤتمر ، نجده يقوم بتحركات تزيد من حدة التوتر خارج قاعة المؤتمر ، فهو لا يركز حشود قواته العسكرية ، ويقوم باستفزات كبيرة في بحر اوروبا الشمالية والبحر المتوسط فحسب ، بل انه ايضا يهد مخالفه بجسارة الى شبه جزيرة ايبيريا . ومثل هذه الافعال التوسعية التي تصحبها عبارات خاصة بالوفاق تعتبر سخيرية كبيرة من مؤتمر الامن الاوروبي . ومنذ بداية هذا المؤتمر ، فاننا اعتبرنا مؤتمر الامن الاوروبي ، في الواقع ، مؤتمرا لعدم الامن الاوروبي . والآن وقد انتهى هذا المؤتمر ، هل تحقق مزيد من الامن في اوروبا؟ في رأينا . . . كلا . ان المؤتمر لم يغير من الموقف الاساسي في اوروبا على الاطلاق . واذا كان للمرء ان يكون من السذاجة بحيث يصدق الدعاية السوفياتية ، فان الامر سوف يصبح خطيرا حقا .

ان القيادة السوفياتية تتوق الى ما يسمى بنظام الامن الجماعي الآسيوى ، والان قد اصبح مؤتمر الامن الاوروبى ناجحا ، على حد قولهم ، فاننا نحن الدول الآسيوية ينبغي ان نتعلم من هذا المثل . يالها من فكرة ذكية ! ان الموقف في آسيا مع ذلك يختلف عن الموقف في اوروبا ، فمنذ فترة قصيرة تم طرد دولة كبرى من الهند الصينية ، لذلك فان هدف الاتحاد السوفياتي ليس هو المحافظة على الامن في آسيا ، بل ان هدفه هو ملئ الفراغ ، وفي الوقت ذاته تحويل الانتباه العالمي الى آسيا لاخفاء حقيقة اخرى ، هي ان اوروبا مركز الاستراتيجية السوفياتية . اما بالنسبة لمبدأ احترام الحدود القائمة ، كما تم التأكيد عليه في مؤتمر الامن الاوروبى ، فما هي آثار هذا المبدأ على آسيا ؟ هل يريد منا الاتحاد السوفياتي ان نعترف بشرعية احتلاله لأقاليم بعض البلدان الآسيوية ، وفي نفس الوقت نسمح له بأن يحتفظ بالحق في تأييد دولة آسيوية في انتهاك الحدود القائمة لدولة اخرى كما فعل ذلك في عام ١٩٧١ ؟ وبعبارة اكثر صراحة ، ان الفكرة المزعومة لنظام الامن الجماعي الآسيوى التي ابتدعها الاتحاد السوفياتي تستهدف ، في الواقع ، تسهيل تنافسه مع الدول الكبرى الاخرى على السيطرة في منطقة الباسفيك في آسيا ، وتعتبر وسيلة يحاول بها ان يقسم الدول الآسيوية ويسيطر عليها . لكن الدول الآسيوية التي حصلت على استقلالها بعد كفاح طويل ، تعلم جيدا ، انها لكي تكون سيادة نفسها لا ينبغي لها ابدا " ان تسمح للنمر ان يدخل من البوابة الخارجية بينما تطرد الذئب من البوابة الأمامية " . ان موقف الصين بشأن هذا الموضوع الخاص " بنظام الامن الجماعي الآسيوى " واضح للغاية ، فنحن اولاً ، نقف ضد هذا الاتحاه ، وثانياً ، نحترقه .

وكما اشار الى ذلك ليين مرة بعد مرة ، ان الامبريالية تعنى الحرب وطالما ان الامبريالية والامبريالية الاجتماعية قائمتان فان الحرب ستكون امرا لا مفر منه ، وان مضمون السياسة الامبريالية هو السيطرة العالمية ، واستمرار هذه السياسة معناه ، الحرب الامبريالية . ولما كانت كلا الدولتان الاعظم تسعيان للسيطرة على العالم ، فان التنافس والتنازع بينهما امر لا يمكن التوفيق فيه بينهما فكل منهما اما ان تهزم الاخرى او ان تنهزم امامها . ان ما يسمى " بتوازن القوى " حتى اذا كان قائما ، ليس سوى توازنا مؤقتا وسطحيا ولن يفيدنا في شيء ان نعتمد على " توازن قوى " ، او ما يسمى " بتوازن الرعب " من اجل الحفاظ على السلام .

ان فكرة خروتشوف الطفولية بأن التعايش السلمي يعتبر الحل الوحيد البديل في هـذا العصر النووى ليست سوى اكد وية تنطوى على الخبث . واذ كان الاتحاد السوفياتي يعالج هـذا الموضوع بجديية ، فلماذا يعمل بقوة على تطوير القوى المسلحة التقليدية ، بالاضافة الى ان يطـور بجد الاسلحة النووية ، ويحافظ على موقف هجومي يفوق كثيرا احتياجاته الدفاعية . وحيث ان هناك دولا كبرى تتصارع بحدة ، وتنفق ، وتوسع اسلحتها بشكل جنوني ، فلا بد من انها ستحارب بعضهما البعض يوما ما . ان هذا الامر سيحدث ضد ارادة الانسان ، ان الدول الكبرى سوف تكون مصدرا لحرب عالمية جديدة ، وان خطر الحرب يأتي اساسا من الامبريالية الاجتماعية الشديدة الطموح .

ان الاجتماعات المتكررة التي انعقدت بين القوى الأعظم ، وحديثها المستفيض عن الوفاق ، تبرهن على انه لا يوجد وفاق حقيقي ، فضلا عن السلام الدائم في هذا العالم ، وان ما يميز الموقف العالمي ، ليس هو عملية وفاق لا رجوع فيها ، بل عملية خطر محيق بحرب عالمية جديدة . ونحن نأمل أن تزيد شعوب كافة الدول من يقظتها ، وتستعد للخطر المتزايد باندلاع حرب عالمية جديدة ، فمن الأفضل أن نكون مستعدين ، على ألا نكون غير مستعدين ، لأننا نؤمن بالاستعدادات سوف نعاني كثيرا . ان القوى الأعظم تبتدو قوة ، ولكنها في الواقع ، ضعيفة داخليا ، ومنعزله للغاية ، وكلما ارتكبت من شرور وآثام ، كلما كشفت بعمق عن ملامحها الحقيقية ، وكلما زادت مقاومة شعوب العالم لها . وفي الوقت الحالي نجد أن العوامل الخاصة بالثورة والحرب ، أصبحت تتزايد على نطاق عالمي ، وسواء كانت الحرب تؤدي الى الثورة ، أو أن الثورة تمنع الحرب ، ففي أي حال من الأحوال ، فان الموقف الدولي سوف يتطور في اتجاه يعتبر في مصلحة الشعوب ، وان مستقبل العالم سيكون براقا .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة ، سوف تعالج موضوعات متعددة ، وان وفد الصين يريد أن يعبر عن وجهة نظره بالنسبة لبعض هذه الموضوعات .

أولا - موضوع معارضة الاستعمار :

في العام الماضي تمكن الشعب الافريقي من الحصول على انتصارات هامة في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني والتحرر ، ومع انهيار النظام البرتغالي الاستعماري ، وخلق عدد من الدول المستقلة حديثا ، فان حركة التحرير الوطني الافريقية ، قد تقدمت نحو مرحلة جديدة ، وان آخر حصون الاستعمار في افريقيا الجنوبية ، قد بدأت تتعرض للهجوم عن طريق جمهرة شعب افريقيا ، والدول الافريقية التي تصمد في كفاحها .

ولكن ، حتى ، قبل أن يموت النظام القديم للاستعمار ، فان الدولتين الأعظم كانتا قد ظهرتتا في الصورة ، فالولايات المتحدة ، كانت قد أيدت الحكم الاستعماري في افريقيا ، لا سيما افريقيا الجنوبية . والاتحاد السوفياتي ، رافعا علم الاشتراكية ، تسلل الى حركات التحرير الوطنية الافريقية ، لكي يبيث النزاع والاضطرابات بينها ، لجعلها تدور في فلكه الاستعماري الامبريالي .

ان جميع الشعوب الثورية في العالم ، يحزنونها أن ترى الحرب الأهلية في انغولا ، وان الخلافات داخل حركة التحرير الوطنية ، تعتبر أمراً طبيعياً ، وان الموقف الصحيح ، هو تشجيع الوحدة في الكفاح المشترك من أجل التغلب على العدو وطرد المستعمرين . لذلك فان منظمة الوحدة الافريقية ، قد اعترفت وأيدت حركات التحرر الثلاثة في انغولا ، والمشاركة في الكفاح المسلح ، وقد قامت بجهود لا تكل لدعم الوحدة في حركة التحرر الوطنية الانغولية . ولكن القيادة السوفياتية التي تعتبر نفسها حامية لحركات التحرر الوطني ، تغفل الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حركات التحرير الثلاث لتحقيق الوحدة على العدو . وعن طريق وسائلها الدعائية وصفت منظمة من المنظمات بأنها ثورية ، وانتقدت الأخرى بأنها رجعية ، وذلك في محاولة عمدية لخلق الانقسام . وفضلاً عن ذلك ، فقد بعثت بكميات كبيرة من الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة لحدى المنظمات في انغولا . هذه هي الطريقة التي بدأت بها الحرب الأهلية في انغولا . أما الدولة الأخرى الكبرى ، فهي لم تتباطأ ، من جانبها ، عن ذلك ، وان الموقف في انغولا قد أصبح أكثر تعقيداً مما كان عليه .

منذ البداية كانت الصين قد أيدت حركة التحرير الوطني في انغولا ، ولقد قد منا مساعدات عسكرية لمنظمات التحرير الثلاث ، لكي تساعدنا على محاربة الاستعمار البرتغالي . وان كنا على دراية بخلافاتها ، فقد قمنا بحث تلك الحركات على التوحد ضد العدو . وبعد الاتفاق الخاص بالاستقلال الذي تم التوصل اليه بين حركات التحرير الوطنية في انغولا ، وبين البرتغال ، توقفنا عن تقديم مساعدات عسكرية جديدة للمنظمات الثلاث الانغولية . ان هذه هي الحقائق ، والحقائق أكثر بلاغة من الكلمات . ان اتهامات السوفييت للصين ، لا يمكنها بشكل من الأشكال أن تخفي الحقيقة ، بل انها تساعد على نزع القناع عن الوجه الحقيقي للاتحاد السوفياتي .

ان الحرب الأهلية في انغولا ، التي حرض على اشتعالها الاتحاد السوفياتي ، تعتبر أمراً سيئاً ، ولكنها أيضاً ، أمر حسن ، لانها تعتبر وسيلة للتعليم عن طريق المثل السلبي . ان جميع الحركات الثورية ، يمكنها أن تمر بمراحل متعددة ، ونحن نعتقد أن جماهير شعب انغولا بعد ممارسة النكسات والتعرجات ، سوف تتمسك بالوحدة ، وتصمد في الكفاح ، وتصيب الدول الكبرى بخيبة الأمل ، لا سيما بالنسبة للمشروعات الامبريالية الاجتماعية ، وتحقق استقلالها وتحررها .

وان المصاعب المؤقتة والتضحيات التي يواجهونها ، لن تؤدي فقط الى زيادة الوعي السياسي ، بل انها ستكون دسما عميقا لحركات التحرر بالدول والشعوب المضطهدة في أنحاء العالم .
ان الموقف السائد في افريقيا ، يعتبر موقفا ممتازا ، وذلك لأن العنصريين في افريقيا الجنوبية ، قد وضعوا في مأزق ، فقد اقترح فورستر اجراء حوار بين نظام حكم الاقلية في روديسيا الجنوبية ، وبين حركات التحرير الوطنية في زمبابوي ، وهذا يعني ضعف العنصريين ، ولا يعني قوتهم على الاطلاق ، وعن طريق تلك الأساليب يحاولون أن يضعفوا من قوة الحركات التحررية ، ويحاولون الاحتفاظ بحكم الاقلية الرجعية البيضاء .

ان المؤتمر الأخير لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، أعلن أن المناورات التي يقوم بها فورستر للوفاق بشأن روديسيا ، تعتبر حيلة تستهدف الفشل لحكم الأغلبية ، وللمحاولات التي يقوم بها المكافحون من أجل الحرية . ولقد أكد المؤتمر ضرورة الكفاح المسلح ، ودعا شعب زمبابوي الى تعميق كفاحه المسلح ، وعبر عن المزم على الكفاح بكل وسيلة ممكنة ضد النظم العنصرية البيضاء ، حتي يتم القضاء عليها بشكل تام . ونحن نؤيد بعمق هذا الاتجاه الصحيح ، ولقد حيدنا دائما استخدام الاساليب الثورية المزوجة ضد الاساليب التي يستخدمها المناهضون للثورية . ان الكفاح المسلح يعتبر أمرا جوهريا ، وان القوى المسلحة للشعوب ، ينبغي أن تتدعم ولا ينبغي أن تضعف سواء أجريت مفاوضات أو لم تجر . ان الانحرافات والتعرجات قد تحدث أحيانا في الكفاح المعقد ضد الأساليب الرجعية المزوجة ، ولكن الشعوب يمكنها أن تجمع تجاربها وتتغلب على مصاعبها وتستمر في التقدم . وعن طريق الكفاح الطويل الميرير ، فان شعب افريقيا الجنوبية ، سوف يحصل في النهاية على التحرر الكامل للقارة الافريقية .

ثانياً - المسألة الكورية

ان اعادة توحيد كوريا بشكل مستقل وسلمي ، يعتبر من قبل الأمانى المشتركة لكافة الشعب الكورى . وعبر السنوات فان جمهورية كوريا الشعبية قد قدمت كثيرا من الاقتراحات المعقولة من أجل التوحيد السلمى لأرض الوطن ، ويفضل هذه المبادرة ، تم التوصل الى اتفاق مع السلطات فى جنوب كوريا فى عام ١٩٧٢ على ثلاثة مبادئ للتوحيد السلمى والمستقل ، وقد اكدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٣ ، ومع ذلك فان كوريا مازالت مقسمة حتى اليوم ، لأن طغمة باك كونج هي ، التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية قد نقضت هذه المبادئ وقامت بتخريب المحادثات بين الشمال والجنوب .

ويفضل الانتصار العظيم لشعوب الهند الصينية هذا العام ، فان الامبريالية الأمريكية بدأت تشعر بالخوف . لذا كررت كثيرا ، اسطورة مايسي " بالتهديد بحدوث غزو من الشمال للجنوب " ، وقد أدى هذا الى زيادة التوتر فى شبه جزيرة كوريا ، كما أعلنت انها لن تتردد فى استخدام الأسلحة النووية هناك . ان طغمة باك كونج هي ، التي تساندها الولايات المتحدة استمرت فى سياستها الخاصة ببيث الانقسام الوطنى ، وأصدرت سلسلة من " قوانين الطوارئ " تعلن فيها حالة الحرب ، وتزيد من قمع الشعب فى جنوب كوريا . والواقع أنه قد قيل الكثير عن امور لا تستحق كل هذا الاهتمام ، فمن الواضح الآن ان الولايات المتحدة ، وطغمة باك كونج هي ، قد تصرفت بهذه الطريقة فقط ، لخلق ذريعة لخداع شعوب العالم ، حتى يمكن لقوات الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر فى وجودها فى جنوب كوريا ، ويمكن بذلك استمرار الانقسام فى كوريا . وانا كـان هناك خطر حرب فى شبه جزيرة كوريا ، فان هذا الخطر ضبعه فقط سلطات جنوب كوريا التي تنادى باستمرار " باعادة التوحيد عن طريق التغلب على الشيوعية " ولن ينبع ذلك من جمهورية كوريا الديمقراطية التي تصر على اعادة توحيدها السلمى والمستقل .

ان مشروع القرار الخاص بكوريا الذى تقدمت به هذا العام الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول ، يدعي بأن هناك " استعدادا " لانهاء وجود قيادات الأمم المتحدة ، ولكنه لا يذكر على الاطلاق انسحاب القوات الأجنبية من جنوب كوريا . ومن الواضح ان هدف هذا الاقتراح ، هو انه تحت غطاء انهاء وجود قيادة الأمم المتحدة ، فان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن

تحقق الشرعية لوجود قواتها في جنوب كوريا ، وان تخلق بذلك دولتين في كوريا . ان محاولة الولايات المتحدة بادخال طفمة باك تونج هي ، الى الأمم المتحدة تعتبر جزءاً من هذه الخطة ، ولاشك أن مشروع هذا القرار ، لا يمكن بأى شكل من الأشكال ان يؤدي الى التسوية السلمية لمشكلة كوريا ، مهما كانت الطريقة اللطيفة التي صيغ بها ذلك المشروع . وان مشروع هذا القرار غير مقبول لنا على الاطلاق .

لقد آمننا باستمرار بأن المشكلة الكورية ينبغي أن تسوى عن طريق الشعب الكورى ذاته ، وذلك دون أى تدخل خارجي . ان مشروع القرار الخاص بكوريا ، الذى تقدمت به الجزائر والصين وغيرهما من الدول ، يقترح حل قيادة الأمم المتحدة ، وان جميع القوات الأجنبية الموجودة في جنوب كوريا تحت علم الأمم المتحدة ينبغي ان تنسحب ، وان اتفاق الهدنة الكورية ينبغي أن يحل محله اتفاق سلام توقعه جميع الاطراف المعنية . ان هذا الاقتراح يتقدم بسلسلة من الاجراءات الايجابية التي تستهدف وضع حد للتوتر بين الشمال والجنوب في كوريا ، وضع الصراع المسلح هناك ، واعادة الموقف الى طبيعته . ان هذا الاقتراح ، هو اقتراح عادل ومعقول ، ان لا يلبى فقط رغبة الشعب الكورى بأسره ، بل انه يؤدي الى التحسين الجوهرى للموقف في شبه جزيرة كوريا وفي جنوب شرقي آسيا .

ان قيادة الأمم المتحدة ينبغي ان تحل ، فمنذ اليوم الذى تشكلت فيه كانت هذه القيادة غير شرعية ، وكانت أداة للعدوان الامريكى ، والواقع أنها أصبحت قيادة امريكية منذ وقت طويل . ومع ذلك ، فان حل قيادة الأمم المتحدة ينبغي ان يصحبه انسحاب كافة القوات الاجنبية من جنوب كوريا ، لأنه مافائدة مجرد تغيير اسم هذه القيادة ، بينما تتم المحافظة على كل عناصر الموقف الأخرى ؟ ان الوجود المستمر للقوات الامريكية في جنوب كوريا تحت أى اسم من الأسماء ، يعتبر خرقاً لمبادئ اعادة التوحيد السلمي والمستقل لكوريا ، ولن يؤدي الا الى زيادة التوتر في شبه جزيرة كوريا . ان موضوع انسحاب جميع القوات الأجنبية من كوريا كان ينبغي ان يناقش ، وان يسوى خلال ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق الهدنة الكورية ، الا انه تأخر عن ذلك ، ولمدة لا تقل عن اثنين وعشرين عاماً ، بسبب العراقيل التي تضعها الحكومات الامريكية المتعاقبة ، ولقد مرت سبعة عشر عاماً منذ ان انسحب المتطوعون الصينيون ، وذلك بناءً على مبادرة خاصة منهم من جمهورية

كوريا الديمقراطية من اجل التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة كوريا ، ولذلك فلا توجد الآن قوات أجنبية في كوريا الشمالية ولكن القوات الأمريكية مازالت باقية في كوريا الجنوبية . فالى متى تستمر هذه الاوضاع ؟ والى متى تستمر الولايات المتحدة الامريكية في اطالتها للابقاء على هذا الموقف ؟

ان كوريا لا يمكن ان تظل دائما في حالة هدنة ، وان الفكرة التي تقدم بها السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، هي ان يقترح على اطراف الهدنة ، عقد مؤتمر لمناقشة وسائل المحافظة على اتفاق الهدنة ، وأعتقد ان ذلك لن يجدى شيئا . ان اتفاق الهدنة الكورى ظل قائما لمدة اثنين وعشرين عاما ، فالى متى تتم المحافظة على هذا الاتفاق ؟ ”

وفضلا عن ذلك ، وكما يعلم الجميع ، فان الاطراف في اتفاق الهدنة الكورية ، في الواقع ، قد تغيروا الى حد كبير . ان المتطوعين الصينيين ، قد انسحبوا من كوريا ، منذ امد طويل ، كما ان معظم عناصر قوات الامم المتحدة ، قد اختفت وتبخرت في الهواء* . فكيف يمكن عقد مثل هذا المؤتمر؟ اما بالنسبة لقيام هذا المؤتمر ، بدراسة امكانيات عقد مؤتمر على نطاق اوسع ، للتفاوض بشأن تسوية جوهريه ، فنحن نعتقد ان هذا الاقتراح سيكون غير عملي مطلقا . وسهد الهدنة في ١٩٥٣ ، ووفقا لنصوص اتفاق هذه الهدنة ، كان ينبغي انعقاد مؤتمر سياسي على مستوى عال لتسوية المشكلة الكورية ، ولكن بسبب التخريب الذي مارسته الولايات المتحدة ، فشلت ايضا المحادثات التمهيدية في ان تحقق اية نتائج . ولذلك ففي عام ١٩٥٤ ، نجد ان الاطراف الكورية والصينية ، قد قامت بجهود كبيرة في جنيف ، للحث على انعقاد مؤتمر سياسي على مستوى عال ، بأمل التمكن من التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الكورية . وفي هذا الوقت ، فان ممثل الولايات المتحدة ، تمسك بعناد بموقفه ، ورفض اعادة مواصلة اية مناقشات بشأن المشكلة الكورية في المستقبل . وذلك ، تكسون الولايات المتحدة قد اغلقت الباب ، بطريقة منفردة ، امام انعقاد مؤتمر سياسي يعالج المشكلة الكورية . وفي الظروف الفعلية القائمة الآن ، نجد ان الطريقة العملية ، هي ان تقوم الأطراف الفعلية في اتفاق الهدنة الكورية ، بالتفاوض وتوقيع اتفاق سلام ، يحل محل اتفاق الهدنة . ان الحقائق التي توفرت خلال العقد الماضيين ، تثبت وتؤكد ان تدخل الولايات المتحدة في كوريا ، هو السبب الاساسي في التوتر المستمر في كوريا . لذلك ، فان المفتاح لأية تسوية سلمية للمشكلة الكورية ، يتمثل في عقد اتفاق سلام يحل محل اتفاق الهدنة ، وضرورة انسحاب جميع القوات الامريكية .

ان الولايات المتحدة تؤكد ، انه حيث لا توجد حدود دولية طبيعية بين شمال وجنوب كوريا ، فان اتفاق الهدنة والمنطقة المنزوعة السلاح ، المنصوص عليه ، لا ينبغي تغييره . ونحن لا يمكننا ان نقبل هذا الرأي . ان كوريا في حالة تقسيم مؤقت ، ولا يمكن ان تكون هناك حدود دولية طبيعية بين الشمال وبين الجنوب ، ولكن مجرد خط الفصل المؤقت . ولما كان شمال وجنوب كوريا ، قد اتفقا على عدم استخدام القوة بشكل متبادل ، وعلى التوحيد بطريق سلمية ، فلماذا يكون من المستحيل ان يتم الاتفاق على بعض الاجراءات الضرورية لحل هذه المشكلة ، الى ان تتحقق

التسوية السلمية ؟ ان التأكيد على ان الحرب سوف تقع في كوريا ، في حالة عدم وجود اتفــــــــاق للهدنة ، يعتبر افتراضا لا اساس له من الصحة .

ان الوفد الصيني ، يؤمن بأن مشروع القرار الخاص بكوريا الذي تقدمت به الجزائر ، وغيرها من الدول ، يعتبر وسيلة يمكن بها حل هذه المشكلة . ونحن نأمل ، في ان الدورة الحالية للجمعية العامة ، سوف تفكر جديا ، في الموافقة على مشروع هذا القرار .

ثالثا - مشكلة الشرق الاوسط .

منذ حرب اكتوبر ، فان الشرق الاوسط ، عاصمة اخرى الى حالة "اللاسلام واللاحرب" . وكان ذلك نتيجة للنزاع الحاد ، والمتعدد الاطراف ، بين الدولتين الاعظم ، الذي تم ضد ارادة الشعوب العربية ، ومن بينها الشعب الفلسطيني .

وخلال هذه الفترة ، تم توقيع اتفاقيات للفصل بين القوات ، بين مصر واسرائيل ، وبين سوريا واسرائيل . وهديثا ، تم توقيع اتفاق ثان للفصل العسكري بين مصر واسرائيل . وبالرغم من ذلك ، فان مشكلة الشرق الاوسط ، ما زالت بعيدة عن التسوية .

ان الدولتين الاعظم ، هما المسؤولتان عن هذا الموقف . وخلال العامين اللذين انصرما منذ حرب اكتوبر ، اقترحت احدى الدول الكبرى "حلا شاملا" ، واقترحت الاخرى "حلا خطوة فخطوة" لمشكلة الشرق الاوسط . وكانت كل منهما تحاول ان تقوى من موقفها ، وان تهاجم الاخرى كما كانت كل واحدة منهما تحاول ان تدعي بأنها صديقة للشعوب العربية ، ومن بينها الشعب الفلسطيني . وفي الواقع ، بينما لم تكن هناك اية نية للولايات المتحدة لتحقيق تسوية شاملة للشرق الاوسط ، فان الاتحاد السوفياتي ما زال اقل استعدادا لان يفعل ذلك . ويمكننا ان نتذكر ، انه حينما كانت حرب اكتوبر في الشرق الاوسط ، في فترة حرجة ، وخلال الفترة التي تلت ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي ، قد حجب ارسال الاسلحة التي وعد بها مصر ، بل والح في سداد الديون . فكيف يمكن ان نتوقع من دولة غادرة ، على هذا النحو ، ان تؤيد الشعب العربي في كفاحه العادل ، من اجل استعادة اراضيه ، ومن اجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ؟

ان كلا من الدولتين الاعظم ، تريد الابقاء على حالة "اللاسلام واللاحرب" في الشرق الاوسط ، اى اشتباكات مختصرة ، تتبعها فترة هدنة ، على ان يتم التحكم في حالة الحرب ، وفسي

:

حالة السلام . وانهما ان تستفيدان من هذا الوضع ، فانهما تتنافسان على النفوذ ، وعلى المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية ، والموارد البترولية للشرق الاوسط . كما انهما تستفيدان من بيع الذخيرة ، لتحقيق ارباح طائلة ، وتخفيف متاعبهما الاقتصادية . وتستفيدان ايضا من اختراع اسلحة جديدة ، استعدادا لحرب جديدة على نطاق اوسع . كل ذلك يتم على حساب المصالح الجوهرية والرئيسية لشعب الشرق الاوسط .

لقد كانت هناك اتفاقات لا حصر لها ، بشأن الشرق الاوسط ، تم التوصل اليها داخل وخارج الامم المتحدة ، خلال العشرين عاما الماضية . والآن هل هناك اى اتفاق قام المعتدون الاسرائيليون بمراعاته ، او ادى الى تغييرات اساسية في الموقف القائم في الشرق الاوسط ؟ كلا . لم يحدث ذلك ابدا . وفي التحليل النهائي ، فان الاتفاقات على الورق ، ليست هي المطلوبة ، بل كفاح الشعوب هو الذى سوف يحدد مستقبل الشرق الاوسط . وان ما يدعونا الى الاهتمام العميق ، واليقظة الدائمة الآن ، هو ان دولة كبرى تستفيد من الموقف الحالي لبث النزاع ، والقيام بمحاولة للاساءة الى الوحدة العربية . ان الشعوب العربية ومن بينها الشعب الفلسطيني لا ينبغي ان تندفع الى ذلك .

ان الشعب الصيني قد أيد بصفة مستمرة الشعوب العربية ومن بينها الشعب الفلسطيني في نضالهم العادل ضد المعتدين الاسرائيليين ، وقد عارض دائما تنافس القوى الكبرى في الشرق الأوسط ، ونحن نؤمن بأن الشعوب العربية ومن بينها الشعب الفلسطيني ، سوف تستمر في دعم وحدتها ، وسوف تثابر في نضالها وتنهض بكفاحها ضد العدوان والسيطرة حتي النهاية .

رابعا - موضوع نزع السلاح

ان نزع السلاح يعتبر مشكلة قديمة ، ففي الوقت الذي نجد أن هناك خطرا متزايدا لاندلاع حرب عالمية جديدة ، نجد أنه من المفهوم تماما بالنسبة لشعوب كافة الدول ولا سيما شعوب دول العالم الثالث والعالم الثاني ان تشعر بالقلق من هذه المسألة . وبعد مؤتمر الأمن الاوروبي ، فان القيادة السوفياتية قد أصبحت بصفة خاصة تتادى بصوت عال " باستكمال الوفاق السياسي بوفاق عسكري " ، وهي تدعي أن المهمة الأساسية الآن هي نزع السلاح العام والشامل . ان هذا ليس سوى لتحقيق الارباح السياسية من خلال الرغبة الصادقة لشعوب العالم ، فهي عملية غش مدروس . وأى شخص يحترم الحقائق ، يمكنه أن يرى انه لا يوجد في اوربا وفاق سياسي على الاطلاق ، بل هناك تنافس حاد ومتعدد الجوانب بين القوى الأعظم ، وبعد انتهاء مؤتمر الأمن الاوبي مباشرة ، فان الاتحاد السوفياتي قد اخترق المجال الجوي للنرويج ، أليس هذا دليلا آخر على أن ما يسمى بالوفاق ليس الا حديثا فارغا ؟ والقول بالتوسع في الوفاق وتطويره وتعميقه في هذه الظروف لا يمكن الا أن يجعل الناس تضحك ملء شديها .

ان الاتحاد السوفياتي ، مستغلا رغبة الدول النامية في تنمية اقتصادياتها الوطنية ، اقترح مؤخرا خفض الميزانيات العسكرية بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الأموال الناتجة عن هذه النسبة من ميزانيات الدول الأعضاء الخمس الدائمة بمجلس الأمن ، في تقديم المعونة للدول النامية . ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا الاقتراح عملا " خارقا " . وقد حاول ممثلة المرة بعد المرة أن يقنعنا به ، ولكنه لم يستطع أن يخبرنا حتى الآن بالحجم الحقيقي للميزانية العسكرية لبلادنا . ان هذا المشروع السوفياتي الذي قدم على انه عمل خارق هو ، وفقا لقول صيني مأثور " كمن يحتال على الجوع برسم فطيرة " ، واذا كانت الدول النامية ستقف انتظارا لهذه المعونة ، فانها ستكون كالسمكة التي وعدت بانقاذها بوضعها في ماء يؤتي به من بحر بعيد .

وجهة نظر الصين بالنسبة لنزع السلاح معروفة للجميع . اننا مع نزع السلاح ، ولكن نزع السلاح الحقيقي غير المزيف . اننا ضد نزع السلاح المزيف ، وما زلنا ضد المحاولة السوفياتية لاستخدام مؤتمر نزع السلاح كقناع يغطي حقيقة توسعها في الأسلحة وفي الاستعدادات للحرب . ان الدولتين الأعظم تسرعان الخطى نحو حرب عالمية جديدة ، وفي هذه المرحلة ، فان انعقاد مؤتمر لنزع السلاح باى شكل من الاشكال سوف يخلق فقط أوهاما عن السلام ، ويساعد على خداع شعوب العالم ، ويقيد أيدي الدول الصغيرة والمتوسطة . وهذا هو ما نقف ضده بحزم .

أما بالنسبة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، فان الصين تلتزم بموقفها الذي عبرت عنه منذ وقت طويل ، أولا انه ينبغي أن يكون هناك هدف واضح وشروط مسبقة ، الهدف الواضح هو النزع الكامل والتدبير الكامل للأسلحة النووية ، وليس فقط مجرد الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، أما الشروط المسبقة فهي ان جميع الدول النووية ولا سيما الدولتين النوويتين الأعظم ، الاتحاديان السوفياتي والولايات المتحدة ، ينبغي أولا أن تقوما بالالتزام واضح بانهما لن تكونا البادئتين باستخدام الاسلحة النووية في أى وقت من الاوقات ، أو تحت اية ظروف . وبصفة خاصة لا تستخدم الاسلحة النووية ضد دول غير نووية ، وضد مناطق خالية من الاسلحة النووية . وينبغي عليهما أن تسحبا كل قواتهما المسلحة من الخارج بما في ذلك قوات الصواريخ النووية ، وأن تقوما بتصفية جميع قواعدهما العسكرية بما في ذلك القواعد النووية المقامة في أراضي الدول الأخرى . ولكن الدول الكبرى ترفض الآن ، ان تقوم بالحد الأدنى من الالتزام وهو عدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية . فكيف يمكن أن يقال ان الظروف الآن مواتية لعقد مؤتمر عالمي عام لنزع السلاح .

ان التجربة التاريخية تستحق الانتباه ، فكلما تحدث الامير يالليون عن نزع السلاح ، كلما ازداد خطر الحرب ، فقبل الحرب العالمية الثانية ، انعقد مؤتمر دولي على نطاق واسع لنزع السلاح استمر ثلاثة أعوام وعقدت تحت اشراف عصبة الأمم ، بعد سبعة أعوام من الاستعداد ، وقدمت ونوقشت مئات من الاقتراحات ، ولكن ماذا كانت النتائج ؟ كان هناك توسع في الاسلحة بدلا من نزع السلاح ، وكانت الحرب بدلا من السلام . وكان الاثر الوحيد الذي كان لهذا المؤتمر ، هو انه جعل العديد من الدول ألا تكون يقظة بالقدر الكاف ، ونتيجة لذلك ، فوجئت باندلاع الحرب العالمية الثانية التي عانت منها شعوب العالم غاية المعاناة .

اننا نعتقد ان الأمم المتحدة لا ينبغي أن تكرر الخطأ الذي اقترفته عصبة الأمم . ولكن بالرغم من ذلك ، وكما توقعنا فان الاتحاد السوفياتي قدم في هذه الدورة للجمعية العامة اقتراحا " بالمنع الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية " . ان هذا الاقتراح مجرد فكرة قديمة ترتدى ثوبا جديدا ، ومجرد حيلة من حيله الجديدة للحفاظ على احتكاره للأسلحة النووية . وان موقف الصين في هذا الشأن يعتبر واضحا للجميع ، ونحن لن نكرره هنا . فبالنسبة للاقتراح السوفياتي الخاص بمنع صنع ما يسمى بانواع جديدة من الاسلحة قد تكون اقوى من الاسلحة النووية ، فانه لا يهدف سوى تحويل انتباه الشعوب عن الموضوعات العاجلة الى الحديث عن الموضوعات البعيدة . دعوا هذه الموضوعات تناقش من قبل هؤلاء الذين على استعداد لصنع هذه الاسلحة ، ولا توجد هناك ضرورة لمناقشة مثل هذه المسائل التي تثير الخوف في نفوس البشر .

خامسا - موضوع الانماء

منذ الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، فان دول العالم الثالث قد شنت كفاحا فعالا ، وتقدمت بسلسلة من الاقتراحات والأفكار المعقولة ، بغية تغيير النظام الاقتصادي الدولي القديم ، القائم على الاستغلال ، وان الدول المصدرة للبترول قد واجهت حملات التخويف والتهديد من الدول الكبرى ، واستمرت في موقعها الحاسم الخاص بحققها في مواردها البترولية ، وقى تحديد أسعار بترولها ، والكثير من الدول اتخذ اجراءات ضد الشركات متعددة الجنسية ، في محاولة لاستعادة حقوقها السيادية بدرجات مختلفة . وان الكثير من الجمعيات والروابط للدول المنتجة للمواد الخام قد تم انشاؤها واحدة بعد الأخرى ، كذلك تقدمت دول العالم الثالث بعدد من الاقتراحات مثل البرنامج المتكامل للسلع ، وبرنامج تحديد الأسعار ، من أجل تغيير النظام الاقتصادي الدولي غير الرشيد القائم حاليا . ان موقف الكفاح ، في المجال الاقتصادي ، ضد الاستعمار والامبريالية والسيطرة ، يعتبر موقفا ممتازا .

وهناك موقفان متعارضان بالنسبة لموضوع التنمية ، الموقف الذي اتخذته العالم الثالث ، ويتلخص في المحافظة على الاستقلال ، والاعتماد على الذات ، وتحويل النظام الاقتصادي القديم القائم على الاستغلال لهذا العالم الثالث من قبل فئة قليلة من الدول الكبرى ، والاستعاضة عنه بنظام اقتصادي جديد يقوم على مبادئ السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة . والموقف الآخر هو الذي اتخذته الدول الكبرى ويؤكد التكافل أو تقسيم العمل الدولي بين الدول المستغلة والدول المستغلة في محاولة للحفاظ على النظام الاقتصادي القديم . هل تعتبر الدول الصناعية المتقدمة ، والدول المنتجة للمواد الخام دولا متكافلة ؟ نعم ، انها كذلك . ان هذا التكافل كان قائما منذ ظهور السوق العالمية الواحدة ، ولكن نقطة الاهتمام هي ماهية نوع هذا التكافل ، قد يقال ان هناك تكافلا بين الحصان وراكبه ، ولكننا نعلم جميعا أن الحصان هو الذي يتحمل العبء وليس راکبه . أما بالنسبة لتقسيم العمل الدولي فانه في جوهره يتشابه تماما مع التكافل . ومع ظهور الاستعمار والامبريالية ظهر تقسيم دولي جديد للعمل في العالم ، أدى الى تحويل جزء من الكرة الأرضية الى حقل زراعي للانتاج يخدم الجزء الآخر من الكرة الأرضية الذي كان أساسا حقلًا صناعيا . ولكن أن نسمى هذا الاستغلال العالمي تعاونًا دوليًا ، فان هذا فكر لا يمكن

أن ينبع الا من الاشتراكيين الامبرياليين ، وسواء أكان هناك استغلال في اطار العلاقات الاقتصادية القائمة أم لا ، وسواء أكانت هناك ضرورة لوضع نهاية لهذا الاستغلال أم لا ، فان هذه هي المشكلة الحقيقية ذات الاهمية الكبرى اليوم .

وبالنسبة لمطلب العالم الثالث لتغيير النظام الاقتصادي الدولي القديم ، هناك موقفان مختلفان اتخذتهما الدول الصناعية المتقدمة ، الأول يعتمد على الحوار ، والآخر على المواجهة ، ومنذ استخدام البترول كسلاح من قبل الدول المصدرة للبترول ، فان احدى الدول الكبرى قد استمرت في اجراء حملة من السباب والشتم ، ورفعت عصا كبرى تحاول بها التخويف والتهديد ، أما الدولة الكبرى الأخرى فقد قالت أن أسعار البترول لا ينبغي أن ترتفع من جانب واحد ، وهددت أن تفاقم مشكلة البترول قد يؤدي الى اشتعال جديد للتوتر الدولي ، وكلاهما تتخذان موقفا امبرياليا في صلبه . ونحن نقف بحزم ضد هذا الموقف ، والحقائق تشير الى ان هذا الموقف ، بدلا من أن يؤدي الى اخضاع الدول المصدرة للبترول ، سوف يدعو هذه الدول الى تحقيق وحدة أوثق فيما بينها ويساعدها على تقوية ارادتها على الكفاح ، ونحن نؤيد مبدأ الحوار . وفي العام الماضي حاولت كثير من دول العالم الثاني ، اجراء حوار مع عدد من دول العالم الثالث وقد أدت بعض هذه المحاولات الى نتائج ايجابية فعلا . ان الروابط بين العالم الثاني والعالم الثالث قد تدعمت ، وتعتبر هذه ظاهرة حسنة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة .

وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية الرأسمالية المتدهورة ، ومحاولة نقل هذه الأزمة من الدول الصناعية ، فان دول العالم الثالث قد قدمت بعض الاقتراحات ، مثل البرنامج المتكامل للسلع وبرنامج تحديد الأسعار وتحقيق الديمقراطية في المؤسسات المالية الدولية ، بغية تحسين شروط التجارة ، وتطوير اقتصادياتها الوطنية . ان هذه مطالب عادلة وهي الحد الأدنى للمطالب ، ولكنها رغم ذلك ووجهت بمعارضة من بعض الدول الصناعية الكبرى ، ذلك لأنها تشكل انتهاكا لما يسمى بنظام السوق الحر الذي يقال انه مقدس واجب الاحترام . وبدلا من ذلك فان هذه الدول الصناعية تقدمت بعدد من الاقتراحات الملموسة التي يقال انها تستهدف دعم النمو الاقتصادي ، وفي الواقع ان ما يسمى بالسوق الحر اليوم ، لم يكن حرا أبدا منذ ظهور رأس المال الاحتكاري ، ان هذا السوق حر فقط بالنسبة لرأس المال الاحتكاري وبالنسبة للقوى الصناعية ، وليس بالنسبة

للدول النامية . وفي الستينات ، على سبيل المثال ، نجد أن أسعار البترول وكثيرا من المواد الخام كانت منخفضة . فهل كان هذا أمرا يمليه مبدأ العرض والطلب ؟ كلا . لقد حدد ذلك بشكل تعسفي أو بطريقة " حرة " اذا أردتم ، على طريقة رأس المال الاحتكاري الكبير . ولكي نحقق تحولا في النظام الاقتصادي الدولي القديم ، فمن الضروري أن نؤثر على نظام السوق الحر القائم على تحقيق الارباح على حساب الآخرين ، والا ، فمهما تعددت الاقتراحات الملموسة التي تقدمها الدول الكبرى ، أو الأموال التي تعد بها ، فان هذه في جوهرها لن تكون سوى حسنة ، يمكنها على أحسن الفروض ، أن تقلل من الصعوبات التي تواجهها الدول النامية ، ولكنها لن تساعدنا على التخلص من الاستغلال ، والسيطرة . ان السبب الأساسي في فقر هذه الدول سوف يظل قائما ، والفجوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة سوف تزداد اتساعا .

ان سلاح البترول قد فتح آفاقا جديدة ، لمناهضة الاستعمار ، والامبريالية ، وقوى السيطرة في المجال الاقتصادي . ان المفتاح الذي ادى الى انتصارات كفاح البترول ، يكمن في التمسك بالوحدة ، والتجرؤ على لمس ماتعبره القوى الصناعية امرا مقدسا ، ينبغي احترامه . ان جميع الدول المنتجة للمواد الخام ينبغي ان تنظم نفسها ، وان تكافح بفاعلية دافعا عن مصالحها . ان البعض يتهمون منظمة الدول المصدرة للبترول بانها منظمة احتكارية ، كارتل . لماذا لا يتوقفون ويفكرون في ان الكارتلات والشركات عبر الوطنية ، كانت امرا اخترعته القوى الصناعية ؛ وانها مازالت حتى اليوم تشكل هبة كبيرة على عاتق الدول النامية . فهل علينا ان نستمر في قبول المظالم التي تفرض على هذه الشعوب ؟ ان جميع الدول النامية ينبغي ان تتحد بشكل او ثقل . ومن الحقيقي ان من بين الدول النامية هناك البعض منها يعتبر في حاجة شديدة للمساعدة . وان الدول الاخرى ينبغي ان تعطى لها مساعدة اكبر . وقد بدأ البعض فعلا في هذا الاتجاه . ان بعض الدول النامية والدول الاكثر احتياجا تشترك في تجارب وخبرات مشتركة ، وتواجه مهام مشتركة ايضا . وازا اسمينا الدول الاكثر احتياجا بدول العالم الرابع يعتبر ذلك امرا لاساس له ، او امرا تشويه النية السيئة . لا يوجد منقذون في العالم ؛ ومن اجل تنمية الاقتصاد الوطني ينبغي ان تستمر الدولة في سياسة الاستقلال والاعتماد على الذات . ان الاستقلال السياسي لا يتحقق بسهولة ؛ ولذلك فمن الضروري ان نعطي فرصة لسيادة الدولة لكي تقوم بالقضاء ، بقوة ، على قوى الامبريالية وجميع قوى الاستعمار القديم والجديد . ان النظام الاقتصادي الدولي القديم قد تطور عبر قرون من النهب والاستغلال الاستعماري والامبريالي ؛ ولذلك فمن المستحيل ان نغير هذا النظام تغييرا جذريا بضربة واحدة . ان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، كانت استمرارا للكفاح الذي بدأتها الدورة الخاصة السادسة ، ان الكفاح ضد الاستغلال سوف يكون كفاحا طويلا ولكننا اذا اتحدنا واصررنا على مواصلة جهودنا فاننا نحن الدول النامية سوف نحقق هدفنا في النهاية بكل تأكيد .

قبل ان اختتم حديثي ؛ اود ان اشير بايجاز الى وجهة نظرنا ؛ بالنسبة لمراجعة ميثاق الامم المتحدة . اننا نؤيد مراجعة الميثاق ، واجراء التعديلات الضرورية . فلا يوجد شيء في العالم غير قابل للتغيير او التعديل . ان الموقف داخل الامم المتحدة وخارجها قد تغير . ولذلك ؛ فمن الطبيعي ان يعدل الميثاق وفقا لذلك ؛ حتى يمكن ان يتمشى مع الموقف المتغير . ان هذا الامر

بديهي ، وان كثيرا من الدول — على أساس مبادئ واهداف الميثاق — قد تقدمت بوجهات نظرها ؛ من حيث المبدأ ؛ بشأن مراجعة بعض نصوص الميثاق ؛ مثل توسيع سلطات الجمعية العامة وتقييد سلطات مجلس الامن ؛ وتغيير تشكيل مجلس الامن ، والحد من ، او الغاء حق الفيتو للاعضاء الدائمين في مجلس الامن . نحن نعتقد ان هذه الآراء تستحق التفكير الجاد . ولما كان ميثاق الامم المتحدة قد وضعه البشر ، فلماذا لا يمكن ايضا للبشر ان يقوموا باعادة النظر فيه ؟ ولكن القوى العظمى تشعر بقلق شديد للموقف المتغير الذي طرأ على الامم المتحدة . ان احدى الدول الكبرى قد وصفت طريقة التصويت بشكل ديمقراطي في الجمعية العامة على انها " طغيان الاغلبية " . اما الدولة الاخرى ؛ فقد ذهبت الى ابعد من ذلك ، فان مجرد ذكر عبارة " مراجعة ميثاق الامم المتحدة " قد جعلها تتهم الذين ينادون بذلك بانهم " قوى رجعية " ؛ فهي تخشى ان تحرم من الميزات التي تتمتع بها ، وحق الفيتو الذي تستغله . ولذلك فنحن ننصح هذه الدولة التي تصف نفسها بانها " الحليف الطبيعي للدول النامية " ان تهدأ ؛ وألا تنفعل بهذا الشكل ؛ فاذا كنتم متأكدين من الحقيقة فلماذا تخشون الاستماع الى آراء مختلفة . ان مراجعة ميثاق الامم المتحدة تعتبر مطلباً شعبياً واتجاهاً عاماً . ونحن نعتقد ان الحل الرشيد المقبول للجميع يمكن التوصل اليه طالما ان الدول ، الصغيرة منها والكبيرة تقوم بمشاورات صبورة ، وتجري مناقشات متكررة على اساس مبدأ المساواة بين الجميع . ولكن اذا كان البعض مازال يلجأ الى بث العراقيل المتعمدة ، فان هذا فقط سوف يساعد الناس على ان يروا بوضوح من هم المؤيدون للميزات الخاصة للأقلية . لذلك فنحن نعتبر ان العمل الخاص بمراجعة الميثاق ينبغي ان يستمر .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني اشعر بان من واجبي قبل ان اعطي الكلمة للمتحدث التالي ، ان احيط المندوبين علما بقلبي ازاء معدل تقدم اعمالنا ، وان ابلغهم بقرار . هذا القرار ، هو انه حتى لا يلقي وزير خارجية فرنسا خطابه امام هذه الجمعية ما بين الساعة ١٤٠ ، ٢٤٠ ، وحتى لانحرم السادة المندوبين من تناول غداء خفيف ، على حد قول المشعل الصيني المعروف ، فلقد طلبت من السيد سوفانيارج ان يؤجل خطابه الى جلسة بعد الظهر على ان يكون اول المتحدثين ، وقد وافق سيادته على ذلك ، وبهذا سوف ننهي هذه الجلسة بعد الاستماع الى المتحدث التالي وهو السيد ، ملادينوف وزير خارجية بلغاريا .

واما عن قلقي فاود ان احيط السادة الاعضاء علما باننا لم نصل حتى هذه اللحظة الى ثلث عدد طالبي الكلمة في هذه المناقشة العامة ، فلعدة اسباب يدركها السادة الاعضاء ، منها ، العدد المتزايد للوفود ، الخطب الطويلة ، وتهاني المندوبين ، وعدم توفر النصاب القانوني عند الموعد المحدد لافتتاح الجلسة ، ونظرا لذلك فاني اخشى على معدل سير اعمالنا ، ومن ثم فلقد طلبت من الرؤساء الاقليميين ان يجتمعوا بي اليوم عند الساعة السادسة مساء ، حتى نواجه بعض الاجراءات بالاتفاق معهم ، وانني اود ان اطلب من الجمعية ايضا ان تبذل قليلا من الجهد بحيث يتواجد ممثلون للوفود هنا في الوقت المحدد لبدء الاجتماع ، حتى يتوفر النصاب القانوني ، وان نبدأ عملنا في الوقت المحدد . وسوف يكون السيد سوفانيارج هو المتحدث الاول في جلسة بعد الظهر .

اشكر السادة المندوبين ، وانني اعتمد على حسن تقديرهم في ان هذا لمصلحتنا جميعا .

السيد ملادينوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، نيابة عن وفد جمهورية بلغاريا الشعبية ، اود ان اتقدم لسيادتكم بالتهنئة على انتخابكم بالا جماع لهذا المنصب الرفيع ، رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . واود ان اعرب عن اقتناعنا ، بأنه تحت قيادتكم الرشيدة ، سوف تتمكن الدورة الحالية من ان تسهم بشكل بناء في تأكيد التطورات الايجابية التي تحققت في عصرنا .

لقد كان عام ١٩٧٥ عاما غنيا بالذكريات والاحداث الهامة التي كان لها - ولا يزال - اثر كبير على مصير شعوب العالم . هذه الاحداث هي ، الذكرى الثلاثين للامم المتحدة ، وهي

نتيجة للاحداث التي ادت لنجاح التآلف المناهض للفاشية ، والحاق الهزيمة بها في الحرب العالمية الثانية ، وتأسيس الامم المتحدة . ان هزيمة الفاشية والعسكرية ، قد غيرت بشكل جذري مجرى التطورات التاريخية وادت الى تحولات عميقة ديناميكية في البنين الاجتماعي والسياسي في العالم . ان الهدف الاساسي للقوى التي اطلقت الحرب العالمية الثانية كان تحقيق السيطرة على العالم ، الا ان النتيجة كانت هزيمتها الساحقة ، وتحرر عدد كبير من الشعوب من العبودية الفاشية . لقد كان هدف المعتدين هو تصفية الاشتراكية الا ان النتيجة كانت خلق ودعم النظام الاشتراكي العالمي . وفي نهاية الامر كانوا يهدفون الى اعادة توزيع المستعمرات ، الا ان النتيجة كانت الانهيار الاخير والذي لا عودة فيه للنظام الاستعماري والامبريالي وظهور سبعين دولة جديدة . ان هذه النتائج قد تحققت بفضل انتصار القوى المحبة للسلام والديمقراطية . ان البشرية المتقدمة تشعر بالامتنان العميق للاتحاد السوفياتي الذي تحمل العبء الاكبر من الحرب ولعب دورا حاسما في تحقيق الانتصار .

واذا عدنا الى ايام الحرب السودا* ، نجد ان سؤالا كان يواجه الامم ورجال السياسة وهو ، على اي اساس يمكن ان يبني مستقبل العالم ، حتى يمكن ان يصبح انتصار القوى المتآلفة نقطة تحول في تاريخ البشرية ، وليس مجرد فترة جديدة بين حربيين ؟ ولقد شهدت البشرية في الثلاثين عاما الاخيرة اعتداءات وصراعات عسكرية . وفي اكثر من موقع وضع السلام العالمي امام اختبار جاد . الا ان القوى المحبة للسلام نجحت في افشال مخططات دعاة الحرب . ولقد حدثت تغييرات كبيرة في ميزان القوى في العالم ، ايدت قوى السلام والتقدم . ولم يحدث هذا في حقيقة الامر دفعة واحدة ، بل كان ثمرة جهود طويلة . ولقد اعتبرنا باستمرار ان الكفاح من اجل تخفيف التوتر ، هو قضية الشعوب والدول في جميع القارات . ان تخفيف التوتر في العلاقات الدولية يشجع كفاح القوى الديمقراطية والتقدمية ضد الرجعية . بينما النجاح الذي تحققه هذه القوى يعمق عملية الوفاق ويوسع نطاقها ويساعد على تحويلها الى عملية لا رجوع فيها .

وبين الدورة التاسعة والعشرين والدورة الثلاثين وقعت عدة احداث ، اكدت ان الوفاق ، يظهر كاتجاه بارز في العلاقات الدولية . ان ميادئ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة قد تمت ترجمتها الى اعمال ملموسة . ومن اظهر جوانب هذا الاتجاه هو

الاستكمال الناجح لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . وهو حدث فريد لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية ، الا انه اصبح امرا ممكنا بفضل السياسات السلمية المستمرة التي يتبناها الاتحاد السوفياتي وغيره من دول المجتمع الاشتراكي ، وكذلك نتيجة للواقعية السياسية التي ابدتها حكومات الدول الاوروبية والولايات المتحدة وكندا .

ان النتائج التي تمخض عنها المؤتمر كانت محل تقدير كبير من زعماء وقادة الدول المشتركة . وهذه النتائج حصلت على الموافقة والتأييد من كافة انحاء العالم . وكما اعلن السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في بلغاريا ، ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية ، تودور زيفكوف فان هذه النتائج كانت مظهرا براقا ، لتأكيد مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وكانت دليلا ايضا على انه لا توجد اليوم موضوعات او مشكلات ، غير قابلة للحل عن طريق المفاوضات .

ويمثل البيان الختامي للمؤتمر ، وثيقة دولية على جانب كبير من الالهمية ، فمن بدايته حتى نهايته نجد انه يتسم بروح ومبادئ الامم المتحدة . ان قرارات هلسنكي ، تمثل مرحلة جديدة في العلاقات بين الدول الاوروبية ، التي سوف تبني على اساس من المبادئ العادلة والتقدمية . وقد تمت الموافقة عليها بالاجماع . وهذه القرارات سوف تلعب دورا هاما يؤدي الى الاسراع بعملية اعادة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وفي الماضي ، أصبحت أوروبا مرتين مركزا للحرب العالمية . وقد أدى ذلك الى ملايين الضحايا ، والى المآسي الواسعة النطاق ، والى اهدار ثروة مادية عظيمة . واليوم تشير أوروبا الى الطريق الذى يمكن أن يتبع حتى يمكن للوفاق ان يشمل كافة انحاء العالم . ولهذا السبب فانه من دواعي سرورنا ، بصفة خاصة ، ان مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، الذى عقد في ليما ، قد قيم تقييما كبيرا نتائج المؤتمر الاوروبى ، والأثر الايجابى الذى سوف يكون له هذا المؤتمر بالنسبة لتطوير العلاقات الدولية وتنمية التعاون بين الدول .

ان المبادئ التى تمت الموافقة عليها ، في مؤتمر هلسنكي ، تتفق تماما مع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية لجمهورية بلغاريا الشعبية . ان الاماني الواضحة لبلادنا نحو السلام والتعاون، تحدد طبيعة علاقاتنا مع دول أوروبا وغيرها من اجزاء العالم .

وبصفة خاصة فان جمهورية بلغاريا الشعبية تسهم بجد ونشاط في خلق جو من الامن والثقة بين دول البلقان . ان بلغاريا لا تسترشد ، في ذلك ، بالاعتبارات قصيرة الأجل ، وهي لن تستخدم اطلاقا ، لأسباب خاصة بها ، مواقف الازمات التى ظهرت في البلقان ، بل اننا ننظر الى جهودنا من أجل دعم السلام في هذه المنطقة باعتبارها مساهمة ، من جانبنا ، في تحقيق السلام والأمن في أوروبا . ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية سوف تبذل جهودا لا تكل في المستقبل أيضا من أجل تحقيق مزيد من التنمية للتعاون بين دول البلقان ، في سبيل رخاء جميع الشعوب في المنطقة .

ان انتصار الشعوب في فيتنام ولاوس وكمبوديا ، التى حصلت على حقها في الوجود المستقل ، بعد كفاح بطولي قد اسهم ايضا في توسيع وتعميق عملية الوفاق . وقد تم وضع حد للتدخل الاجنبى ، وفتحت مجالات واسعة لتحقيق استقرار السلام والأمن في هذا الجزء من العالم .

ان الوفد البلغارى يلاحظ ، بأسف ، ان قبول دولتي فيتنام في منظمة الأمم المتحدة قد تأخر نتيجة لذريعة لا مبرر لها ، ولا سند ، ولا أساس لها . ولا يوجد اى سبب معنوى أو سياسى او قانونى يمكن على اساسه رفض حق دولتي فيتنام في أن تصبحا عضوين كاملتي العضوية في هذه المنظمة . وقد تأكد ذلك بالقرار الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، ودعت فيه مجلس الامن ان يعيد النظر فورا في الطلبات التى تقدمت بها دولتي فيتنام للانضمام . ونحن مقتنعون بأن الحكمة سوف تنتصر اثناء الدورة الثلاثين ، وان ممثلي دولتي فيتنام الديمقراطية وفيتنام الجنوبية سوف يشغلون اماكنهم بيننا كأعضاء في الأمم المتحدة .

لقد كانت ازالة الحصار الاقتصادي والسياسي عن كويا بمثابة خطوة أيضا في طريق الكفاح من أجل تحقيق الوفاق .

ان سياسة الوفاق تؤيد الكفاح التحرري الوطني للشعوب التي تتعرض للاضطهاد الاجنبي . وان عملية القضاء على الاستعمار قد تم الاسراع بها ، بصفة خاصة ، في المدة الاخيرة ، وحصل كثير من الشعوب في عدد من الدول المستعمرة ، على استقلاله الوطني .

ونياية عن جمهورية بلغاريا الشعبية ، أود أن أرحب بممثلي دول موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وياها وغينيا الجديدة ، لحصول دولهم على استقلالها وقبولها كأعضاء في الامم المتحدة .

ان الاستعمار يمر بايامه الاخيرة ، وان مساهمة الامم المتحدة في ذلك لم تكن مساهمة قليلة ، فمنذ خمسة عشر عاما وافقت الجمعية العامة على وثيقة تاريخية ، الا وهي الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . ان وحدة العمل بين الدول الاشتراكية ، وبين دول آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، في كفاحها من أجل تنفيذ هذا الاعلان قد تدعمت . وفي الدورة الحالية ، نجد ان الامم المتحدة ينبغي عليها ان تقدم حساب بانشطتها في هذا المجال ، وينبغي ان تحدد مزيدا من الاجراءات التي تستهدف القضاء الكامل والنهائي على بقايا الاستعمار والتمييز والفرقة العنصرية .

ان الظواهر والعمليات التي تتطور في الموقف الدولي الحالي ، تؤكد ان الوفاق يخلق ظروفًا مواتية للتوصل الى حل عادل لاكثر الصراعات الدولية حدة ، ولتوسيع نطاق التعاون الدولي ، ولحل المشكلات الاقتصادية ، والاجتماعية الهامة والحيوية ، لاسيما المشكلات التي تواجه الدول النامية .

وانطلاقا من هذا الموقف ، اصبح من الممكن ان نشير موضوع اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ، على اساس جديد وعادل . ونحن نقيم ، بطريقة ايجابية ، قرارات الدورة الخاصة السابقة للجمعية العامة باعتبارها خطوة جديدة وهامة في هذا الاتجاه .

ولا ينبغي ان ننسى ، بالرغم من ذلك ، ان القوى المعادية للسلام والوفاق لم تسلم ولم تترك سلاحها ولم تتخل عن محاولاتها في سن هجوم على مختلف الدول والاقليم ، ومحاولتها

جر العالم ، مرة أخرى ، الى جو الحرب الباردة . اننا لم نتصور ابدا ان الطريق الى الوفاق طريق سهل يخلو من العقبات . وترتكب بعض الدوائر العسكرية خطأ وذلك بتأييدها السياسة التي تقوم على قوة السلاح ، التي يؤيدها هؤلاء الذين يبنون سياستهم على سباق التسلح ويحلمون بعالم جديد محترق ، وما زالت هناك مراكز للتوتر والصراعات العسكرية في عدد من مناطق العالم . ان شعب بلغاريا يشعر بالخوف ، الذي له ما يبرره ، بسبب استمرار الازمة في الشرق الاوسط والتي تخفي تهديدا كبيرا للسلام . ان خطر صدام عسكري جديد ، في هذه المنطقة ، لم ينته بعد ، وسوف لا ينتهي حتى تنسحب اسرائيل من كافة الاراضي العربية ، التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وحتى يستعيد الشعب العربي في فلسطين حقوقه المشروعة ، بما في ذلك الحق في انشاء دولة خاصة به ، وحتى تستعيد كافة الشعوب حقها في ان تعيش في سلام وأمن في مناطقها . ان تسوية عادلة ، وشاملة ، ودائمة لهذا الصراع ، لا يمكن ان تتحقق عن طريق الاجراءات الجزئية ، ولكن في اطار مؤتمر جنيف ، الخاص بالشرق الاوسط ، الذي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

ان احدى المشكلات التي لم تجد حلا بعد ، مشكلة قبرص . وان هذه المشكلة مازالت تؤثر على العلاقات في البلقان ، وفي شرق البحر المتوسط ، ومازالت تخلق موقفا لا يتسم بالأمن بالنسبة للسلام . ان حكومة بلغاريا ، التي لها موقف معروف بالنسبة لمشكلة قبرص ، تأمل في أنه يمكن التوصل الى حل يتمشى مع مصالح شعب قبرص ، سواء القبارصة الأتراك ، أو القبارصة اليونانيون ، وكذلك يتمشى مع مصالح السلام والأمن في البلقان . ولاشك فان الأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا ايجابيا في تسوية المشكلة القبرصية ، وذلك بتكثيف جهودها من أجل تنفيذ قراراتها . ان الأمم المتحدة ينبغي عليها في الدورة الحالية أن تتخذ قرارا بحل ما يسمى " بقيادة الأمم المتحدة " ، والدعوة الى انسحاب جميع القوات الأجنبية المتمركزة في اقليم جنوب كوريا . ان الأمم المتحدة بذلك سوف تساعد بطريقة عملية على ايجاد حل عادل للمشكلة الكورية ، واعادة توحيد الشعب الكوري بطريقة سلمية ، وسوف تساعد أيضا على ازالة الأضرار التي لحقت بسلطة الأمم المتحدة منذ أكثر من ربع قرن مضى .

ان الأمم المتحدة أيضا يطلب منها أن تبذل جهودا أكثر نشاطا من أجل اعادة حقوق الانسان واحترامها في شيلي ، واطلاق سراح الكيريين من أبناء وبنات الشعب الشيلي البطال . ان الرأي العام العالمي لا ينبغي أن يسمح بتكرار مأساة شيلي في أى جزء آخر من أجزاء العالم . ومن الضروري أن نضع حدا لأية محاولات للتدخل الخارجي الذي يستهدف عرقلة التطور الديمقراطي للبرتغال .

وان حكومتي تشارك أمين عام الأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، الرأي الذي عبّر عنه في مقدمة تقريره عن عمل الأمم المتحدة ، أن اهتمام الدول الأعضاء ينبغي أن يوجه نحو زيادة مساهمة الأمم المتحدة في حل المشكلات الكبرى لعصرنا ، وفي المقام الأول ينبغي أن يوجه لدعم السلام العالمي . ونحن نعتبر أن الامم المتحدة أصبحت في موقف يمكنها أن تفعل الكثير من أجل القضاء على مواطن التوتر والصراعات . ومن بين الطرق التي تمكنها من ذلك أن تتمسك كافة الدول بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان الخاص بدعم الأمن الدولي ، الذي تمت الموافقة عليه بمبادرة من الاتحاد السوفياتي منذ خمسة أعوام مضت .

اننا مقتنعون بعمق بأن السلام الدائم ، والأمن ، أمران لا يتمشيان مع سباق التسلح .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تعتبر أنه من الامة بإمكان أن يتدعم الوفاق في المجال السياسي بتحقيق الوفاق في المجال العسكري . وانه لما يثير القلق أن ينفق سنويا على التسلح حوالي ٣٠٠٠٠٠ مليون دولار . ان السيد الامين العام للامم المتحدة له كل الحق عندما أكد ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لانهاء سباق التسلح ، ولتحقيق نزع السلاح .

ان الروح البناءة التي سادت مؤتمر هلسنكي ينبغي أيضا أن تسود محادثات فيينا ، التي تستهدف خفض القوات المسلحة ، والتسلح في أوروبا الوسطى ، وذلك بغية التغلب على موقف الجمود في المفاوضات . ونحن نعتقد أن هناك ظروفًا يمكن أن تؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية في هذه المحادثات ، بشرط أن توافق كافة الدول المشتركة ، على اتخاذ موقف واقعي ، وألا تحاول الحصول على ميزات من جانب واحد .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، مع مجموعة الدول الاشتراكية الاخرى ، قد كافت دائما ، وما زالت تكافح من أجل تحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وقد تلقت بمزيد من الرضا ، الاتفاقات التي عقدت بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي في فلاديفوستوك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وتعتبرها خطوات حقيقية نحو الحد من سباق التسلح النووي .

ان تحقيق التقدم في مجال نزع السلاح ، يستوجب بالضرورة ارادة سياسية ، ونظرة واقعية . وان تحقيق نتائج جديدة صادقة تؤدي الى نزع سلاح عام وشامل ، يعوقها الى حد ما الموقف غير الواقعي الذي تتخذه بعض الحكومات ، وذلك بوضعها شروطا مسبقة ، غير معقولة ، وخلقها للعقبات المصطنعة ، ومحاولة عرقلة عمل المنظمة في هذا المجال الهام .

ونحن نعتقد ، أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، تشترك فيه كافة الدول ، بما في ذلك الدول النووية ، سوف يلعب دورا مفيدا للغاية . ان الحاجة لعقد مثل هذا المؤتمر بأسرع ما يمكن ، قد تم الاعتراف بها ، من قبل عدد متزايد من الدول . وان هذا يستوجب مناقشة الاستعدادات العملية للمؤتمر أثناء الدورة الحالية ، وتوسيع مهمة اللجنة الخاصة . وان هؤلاء الذين يقاطعون الاستعدادات للمؤتمر ، ويعرقلون تنفيذ أربعة قرارات للجمعية العامة في هذا الشأن ، يجدون أنفسهم في عزلة متزايدة ، لأنهم يتحدون ارادة الشعوب ، ويعارضون قرارات منظمنا .

ان تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن خفض الميزانيات العسكرية للدول ، التي تعتبر أعضاء

دائمة في مجلس الامن ، والقرارات الخاصة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتحرير الدائم لاستخدام الاسلحة النووية ، سوف تكون خطوة كبيرة نحو ايقاف سباق التسلح ، وسوف تسمح بايجاد الوسائل اللازمة التي تحتاج اليها الدول النامية في الوقت الحاضر .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تولي اهتماما خاصا لعمل اللجنة الخاصة بنزع السلاح في جنيف . ونحن نرجو أن تتمكن اللجنة من انهاء عملها بالنسبة للمشروعات التي تقدمت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بخصوص المعاهدة الخاصة بتحريم استخدام الاسلحة العسكرية وغيرها في التأثير على البيئة . ان العمل الخاص ببعض المشكلات الكبرى مثل خلق مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومنع الاسلحة الكيميائية ، قد تم استكماله بنجاح دون أى تأخير .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة يمكن أن يكون لها أثر دائم على تاريخ منظمتنا العالمية ، اذا أمكنها أن تتخذ قرارات تفتح فرصا واسعة ، تؤدي الى تحقيق نزع السلاح بشكل فعال . ان الاساس الحقيقي والملموس ، في هذا الشأن ، يتمثل في اقتراحين هامين قدما للجمعية العامة منذ أيام قليلة . انني أفكر في المبادرتين الجديدتين اللتين تقدم بهما الاتحاد السوفياتي ، واللتين تعتبران شاهدا على اهتمام حكومة الاتحاد السوفياتي بالأ تسمع بأى ابطاء في الجهود التي تتم في مجال ، مثل نزع السلاح ، الذي يعتبر على جانب كبير من الحيوية والاهمية لكافة شعوب العالم ودوله .

ان الاقتراح السوفياتي الخاص بابرام اتفاق بشأن تحريم تطوير ، وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، يعتبر ذا أهمية كبيرة في وقف سباق التسلح . ولا شك أن تنفيذه سوف يساعد على منع جميع المحاولات الرامية الى استخدام آخر منجزات العلم والتكنولوجيا للاهداف العسكرية ، وسوف يساهم في توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل أهداف التنمية . وان التجربة تبين صعوبة ايقاف سباق التسلح ، في أى مجال من المجالات اذا بدأ هذا الصراع فعلا .

ان الكفاح من أجل تحريم التجارب النووية يكتسب أهمية كبيرة اليوم في الجهود التي تقوم بها القوى المحبة للسلام من أجل تقليل خطر الحرب النووية وازالته . ان هذا الموضوع يعتبر ذا أهمية كبيرة من أجل منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية ، ومن أجل إيقاف سباق التسلح ، وللبدء في نزع السلاح النووي . ان معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي تحرم التجارب النووية في الفضاء الخارجي ، وتحت الماء ، وكذلك المعاهدة التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ الخاصة بالحد من التجارب النووية تحت الأرض تشكلان منجزات هامة في سبيل ايجاد حل لهذه المشكلة . وكما هو معروف فانه ما زالت هناك امكانيات ، في الوقت الحاضر ، لاجراء التجارب ولتحسين الأسلحة النووية ، ولكن المنع الكامل للتجارب النووية هو الذي سوف يسهم في الحد من سباق التسلح النووي . وهذا يحدد الأهمية الكبيرة ، والفاعلية ، للاقتراح السوفياتي الجديد الخاص بعقد معاهدة للتحريم الشامل والعام لتجارب الأسلحة النووية .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ترحب بالمبادرات التي قام بها الاتحاد السوفياتي في هذا الشأن . وان هذه الاقتراحات تعتبر مساهمة جديدة بارزة من أجل تخفيف حدة التوتر الدولي ، ومن أجل تحقيق نزع السلاح . ونظرا للأهمية الكبرى لهذه الموضوعات ، فان ايجاد حل سريع لها ينبغي في رأينا أن يشغل الاهتمام الأساسي للجهود التي تبذل في الدورة الحالية للجمعية العامة ، من أجل تحقيق تقدم سريع في معالجة كافة المشكلات الخاصة بنزع السلاح . ان الأمم المتحدة قد خلقت تحت طلقات المدافع ، وان اصرار الشعوب بالألا تسمح مرة أخرى بتكرار مآسي الحرب في المستقبل ، قد قوبل دائما بالعراقيل والعقبات والمقاومة ، وكانت هذه المقاومة ترجع في بعض الأحيان الى قصر النظر السياسي . ولقد ثبت أنه لا أساس من الصحة للنظرية التي تقول بأنه من الضروري أن نستعد للحرب ، اذا كنا نريد أن ندعم السلام . وان المعارضين لنزع السلاح كانوا الممثلين لتلك الدوائر الاجتماعية التي رأت في الصراعات والحروب وسائل تحقيق سيطرتها على الشعوب ، والأمم ، ورجال السياسة الذين كانوا يحملون بخلفهم امبراطوريات وبالسيطرة العالمية . ان نتائج قصر النظر هذا ، والقصد الاجرامي كانت دائما تمثل مأساة بالنسبة للشعوب .

ان أولئك الذين يحبون المغامرات العسكرية ، ويؤيدون سباق التسلح يتحملون المسؤوليات

الكبيرة التي أدت بهم في التاريخ الحديث الى مقاعد الاتهام في محكمة نورومبرج . وفي عصرنا الحاضر الذي تم فيه التوصل الى أسلحة الدمار الشامل ، فان المسؤولية قد ازدادت زيادة كبيرة عما كانت عليه من قبل ، وأصبحت جسيمة بصفة خاصة . لذلك تبذل المحاولات لاخفاء هذه النوايا . ان هذه المواقف السلبية لا يمكن أن تقلل من أهمية الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، والتي تستهدف ازاحة العقبات التي توضع في طريق الجهود الرامية الى ايقاف سباق التسلح ، والتي تستهدف فتح الطريق بشكل واسع لنزع السلاح العام والشامل . ونحن مقتنعون تماما بأن هذه الاقتراحات سوف تلقى استجابة كبيرة من قبل المجتمع الدولي ، وسوف تتمتع بتأييد كبير من جانب الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، وهو نفس التأييد الذي حظيت به من قبل . وسوف يكون هذا أحسن رد ممكن على المعارضين لنزع السلاح ، وعلى المعارضين لتحقيق السلام ورخاء الشعوب .

ان الأمم المتحدة قد ولدت تحت طلقات المدافع ، وقد جسدت ارادة وعزم الشعوب على ألا تسمح مرة أخرى بتكرار مآسي الحرب في المستقبل . ولقد أسهمت هذه المنظمة خلال الأعوام الثلاثين من عمرها ، في المحافظة على السلام العالمي ، وفي دعم العمليات الايجابية في الحياة الدولية . ولقد صمد بنجاح ، ميثاق الأمم المتحدة لاختبار الزمن ، وأثبت حيويته خلال الأعوام الماضية ، وتحت ظروف كثيرا ما كانت معقدة .

وانا لم تكن الأمم المتحدة قد حققت النجاح دائما في مشروعاتها ، فلم يكن هذا بسبب مواطن ضعف في الميثاق ، بل كان على النقيض من ذلك نتيجة مباشرة لعدم مراعاة مبادئ الميثاق . ففي كل مرة تبني فيها الدول سياستها على أساس المراعاة التامة لمبادئ الميثاق ، نجد أن الظروف تخلق لتحقيق حل سلمي وعادل للمنازعات الدولية ، وللأزمات والصراعات ، ولذلك كانت مساهمة المنظمة فعالة ، وعلى العكس من ذلك ، فان التوترات تظهر في العالم ، ويبرز التهديد الحقيقي للسلام والأمن ، عندما تنتهك مبادئ الميثاق ولا تحترم .

لذلك ، فان بلغاريا تقف ضد أية محاولة لاعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن مقتنعون تماما بأن دعم دور وفاعلية الأمم المتحدة لا يمكن أن يتحقق الا على أساس المراعاة التامة لمبادئ ونصوص الميثاق .

وان جمهورية بلغاريا الشعبية ، كدولة عضو في المجتمع الاشتراكي ، سوف تستمر في
الاسهام النشط في تحقيق المبادئ والأهداف السامية للأمم المتحدة في مجال العلاقات الدولية .
اننا نؤمن بعمق ، بأن هناك ظروفًا موضوعية كثيرة ، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة
للأمم المتحدة يمكن أن تتخذ فيها قرارات تتناسب والذكرى الثلاثين من حياتها قرارات سـوف
تعتبر استجابة للأمني العميقة للشعوب .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ٤